



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير - البيض -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

الموضوع:

أثر كمية النقود (العرض النقدي) على المستوى العام للأسعار في الجزائر  
- دراسة قياسية لفترة (1990-2022) -

إشراف الأستاذ:

د. قصابي شعبان

من إعداد الطلبة:

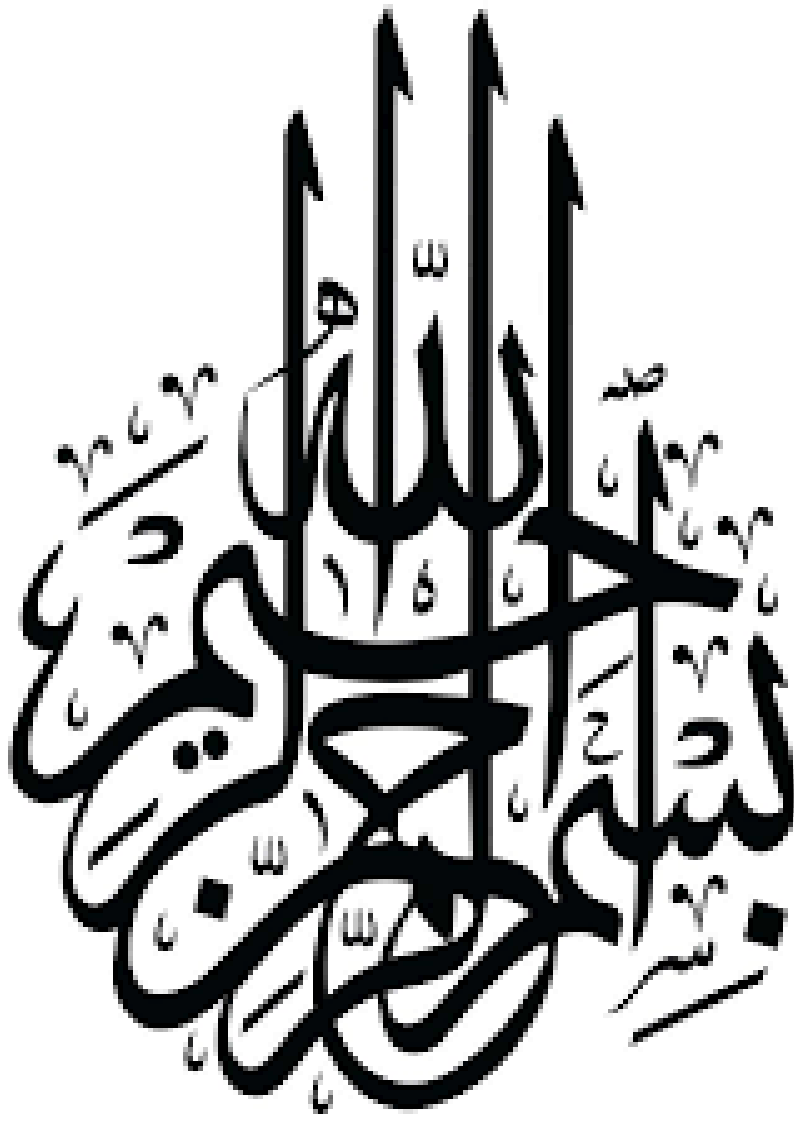
- بوسيف علاء
- لابرص بشرى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/07/03

أمام أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
قصابي شعبان	محاضر "ب"	المركز الجامعي نور البشير	مشرقا
موسي اسية	محاضر "ب"	المركز الجامعي نور البشير	رئيسا
صكوشي حاسين	محاضر "ب"	المركز الجامعي نور البشير	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022.



# كلمة شكر وعرfan

الحمد لله الذي أنعم علينا بنعمة العلم لما كان فيه نور للبشرية جمعاء والذي أوصانا بن نبينا محمد وعمل على نشره ليخرج الامة الإسلامية من الجهل الى النور.

بادئا نشكر رب العباد العلي القدير شكرا جزيلاً طيباً مباركاً فيه الذي أنارنا بالعلم وزيننا بالحلم وأكرمنا بالتقوى وأنعم علينا بالعافية ووفقنا لإتمام هذا البحث

ونتقدم بأسمى آيات الشكر والعرfan الى الذي أتقن عمله بإيمان وعلمنا العمل بإتقان وكانت الجودة له عنوان المشرف الأستاذ "قصابي شعبان" وأخيراً لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر والإمتنان الى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة أو دعاء كريم.

GRAD



# إهداء

الى من أفضلهما على نفسي،

ولم لا ... فلقد ضحت من أجلي ولم تدخل جهدا في سبيل إسعادي على الدوام

... {أمي الحبيبة العالية}

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه صاحب الوجه الطيب،

والأفعال الحسنة

... فلم يبخل علي طيلة حياته {والدي العزيز دلالة}

بشرى

## إهداء

الى من قال فيهم عز وجل:

﴿وقل ربى ارحمها كما ربباني صغيرا﴾

الوالدين العزيزين

الى الإخوة الأعزاء

من كبيرهم الى صغيرهم

الى كل من علمني

حرفا أو زرع في ذهني فكرة.

علاء

## ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة طبيعة العلاقة الموجودة بين الكتلة النقدية M2 و المستوى العام للاسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، من خلال استخدام نموذج قياسي لسلسلة زمنية سنوية، توصلنا إلى أن الكتلة النقدية تلعب دور المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي من خلال تحكمها في العرض النقدي باستخدام أدوات ووسائل السياسة النقدية التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط عرض النقود بما يتماشى والنشاط الاقتصادي، وكذا تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

**كلمات مفتاحية:** كتلة النقدية، عرض النقود، معدل التضخم.

## Résumé:

Nous avons conclu que l'autorité monétaire joue le rôle de principal moteur de l'activité économique à travers son contrôle de la masse monétaire à l'aide d'outils et de moyens de politique monétaire qui visent, directement ou indirectement, à ajuster la masse monétaire en fonction de l'activité économique, ainsi qu'à atteindre les objectifs économiques souhaités.

L'étude visait également à présenter des statistiques sur la masse monétaire en Algérie au cours de la période 1990-2022 et à suivre la nouvelle orientation de la politique monétaire en Algérie vers la stratégie de ciblage de l'inflation.

**Mots-clés :** bloc de trésorerie. rentrée d'argent. inflation. les prix.

## فهرس المحتويات

رقم الصفحة	المحتويات
	كلمة شكر وعرهان
	إهداءات
	ملخص الدراسة
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال البيانية
أ - هـ	المقدمة العامة
<b>الفصل الأول: الاطار النظري للعرض النقدي</b>	
7	مقدمة الفصل
8	المبحث الأول: ماهية العرض النقدي (الكتلة النقدية)
8	المطلب الأول: تعريف و مكونات العرض النقدي
12	المطلب الثاني: محددات العرض النقدي
17	المطلب الثالث: العوامل المحددة للعرض النقدي
19	المبحث الثاني: الاطار النظري لظاهرة التضخم
20	المطلب الأول: تعريف وانواع وخصائص التضخم
26	المطلب الثاني: محددات التضخم
31	المطلب الثالث: أنواع التضخم
37	خاتمة الفصل
<b>الفصل الثاني: العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر</b>	
39	مقدمة الفصل
40	المبحث الأول: تأثير كل من كمية النقود والتضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية
40	المطلب الأول: تأثير كمية النقود على الاقتصاد الجزائري
44	المطلب الثاني: تأثير التضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري

51	المطلب الثالث: تحليل تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)
67	المبحث الثاني: الاطار النظري للاقتصاد القياسي
67	المطلب الأول: تعريف واهداف الاقتصاد القياسي
83	المطلب الثاني: مراحل بناء النموذج القياسي
82	المطلب الثالث: أنواع النماذج القياسية
89	المطلب الرابع: بناء نموذج قياسي اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر في خلال الفترة 1990-2022
97	خاتمة الفصل
100-98	الخاتمة العامة
105-101	قائمة المصادر والمراجع
	قائمة الملاحق

## قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
41	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	01
42	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	02
43	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)	03
45	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)	04
47	تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2004-2019)	05
52	تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1991-2020)	06
57	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	07
62	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	08
72	مختلف الصيغ للنماذج الاقتصادية	09
91	نتائج تقدير النموذج	10
93	نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء باستعمال (Test-TM)	11
95	نتائج تقدير اختبار عدم تجانس تباينات الاخطاء	12

## قائمة الأشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
41	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)	01
42	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	02
44	تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)	03
55	تطور الودائع لأجل اشباه النقود خلال الفترة (1990-2020)	04
63	تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	05
75	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)	06
69	الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الاخرى	07
81	مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي	08
83	النموذج الهندسي للسوق	09
88	معادلة نموذج اقتصادي قياسي	10
96	اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر	11

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة

تؤدي النقود دورا هاما في اقتصاديات الدول إذ يقتصر دورها على القيام بدور الوساطة في المبادلات، بل يتعدى ذلك إلى التأثير المباشر في متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، حيث يعد العرض النقدي الأداة الرئيسية التي تستخدمها السلطة النقدية في توجيه سياستها النقدية نحو الاستقرار الداخلي والخارجي من خلال تأثيره على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة لما له من انعكاسات على الاقتصاد بشكل عام، ولذلك نجد انه في مختلف الدول تولي أهمية كبيرة لعرض النقد وتنظيم إصداره بما يتوافق والأهداف الاقتصادية الكلية.

إن عرض النقود يعتبر كمؤشر يقاس به مدى تطور و نجاح اقتصاديات الدول، وذلك لما له أثر فعال فيتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، وكذلك هو من بين المؤشرات التي يتم بها قياس التضخم وهذا كنتيجة للعلاقة التي تربطه بالتضخم وهو ما يستدعي أن تتبع السلطة النقدية عرض النقود والعوامل التي يمكن أن تؤثر فيه (زيادة حجمه وتقليله) في الاقتصاد الوطني لذا كان تحديد العلاقة ما بين تلك المتغيرات موضع نقاش الكثير من الباحثين في مجال الاقتصاد العام فظهرت عدة دراسات في هذا المجال التي سمحت بتحديد الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به السلطات من خلال تدخلها في النشاط الاقتصادي الأدوات الحكومية التي تسمح بتحديد أثرها.

أما في الجزائر نجد أنه قبل قانون النقد والقرض (90-10) كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط ولم تكن أداة إستراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، ولم تعد كأداة لتكوين رأس المال، وإنما كظاهرة حسابية تمكن من حساب الكميات الرأسمالية المحصلة، غير أنه تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسليبي للنقود وإعطاءها مفهوم جديد يتمثل في اعتبارها وسيلة لتداول رأس المال، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وأصبحت أداة إستراتيجية مهمة. ظهر مع بداية الألفية الثالثة تطبيق سياسة نقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصاد كلي تميز بتضخم خفيف ومعتدل، فائض هام لميزان المدفوعات، نسبة إيجابية للنمو الاقتصادي مع نسب عالية من البطالة، و يعتبر هذا السياق مختلف للغاية عن السياق الذي عرفته الساحة المصرفية آنفا، حيث اعتمدت الجزائر سياسة نقدية ومالية توسعية تماشيا مع برنامجي الإنعاش والدعم الاقتصادي.

لذلك فإن دراسة موضوع السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي تعد من أكثر المواضيع مثارة للنقاش والجدل، وبناء على ذلك وفي ظل: تزايد التوجه نحو استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، المناداة بضرورة تبني سياسة استهداف التضخم، والمطالبة بمنح البنك المركزي أكبر قدر من الاستقلالية ومن هنا وبناء على ما تم استعراضه وحتى يتيسر لنا السيطرة على جوانب الموضوع ارتأينا طرح التساؤل التالي:

ما هو اثر الكتلة النقدية على المستوى العام للاسعار في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

وتم طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تساعدنا في توجيه الدراسة، وهي:

☞ ما هو واقع الكتلة النقدية في الجزائر؟

☞ ما هو واقع معدلات التضخم في الجزائر وسبل معالجته؟

☞ ما هي طبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر؟

❖ **فرضيات: الدراسة:** وعرفت الجزائر تذبذبا كبيرا

○ نلاحظ تذبذب في معدل التضخم.

○ توجد علاقة طردية بين التضخم والكتلة النقدية.

❖ **حدود الدراسة:** تمثلت حدود الدراسة في جانبين مكاني وزماني، حيث يشمل الجانب المكاني على دراسة السلطة النقدية

والعرض النقدي وبعدها التضخم في الجزائر أما الجانب الزمني فيشمل الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022.

❖ **أسباب اختيار الموضوع:** يرجع سبب اختيارنا لموضوع هذه المذكرة نظرا لأهمية الموضوع وكذا بسبب معدل التضخم المرتفع

واطلعنا على هذا الموضوع من خلال القراءات السابقة في هذا المجال، والتي ولدت فينا الرغبة في التعمق أكثر في هذا الموضوع

وملاءمة هذا الموضوع بطبيعة التخصص نقدي وبنكي.

❖ **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية الدراسة في الدور الذي تلعبه السلطة النقدية في إدارة العرض النقدي والحفاظ على استقرار

الأسعار وذلك من خلال علاج ظاهرة التضخم باستخدام أدوات جديدة وفعالة للسياسة النقدية في الجزائر.

❖ **أهداف الدراسة:**

○ معرفة واقع الكتلة النقدية في الجزائر.

○ لمعرفة كيفية تحكم السلطة في عرض النقود.

○ معرفة واقع معدل التضخم في الجزائر

○ معرفة طبيعة العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار في الجزائر

❖ **المنهج المتبع:** من أجل دراسة إشكالية موضوع بحثنا والإجابة على الإشكاليات المطروحة اتبعنا ثلاثة مناهج:

○ **المنهج الوصفي:** قمنا من خلاله بسرد الإطار النظري لكل من السلطة النقدية وعرض النقود والسياسة النقدية،

وقمنا بالتطرق للإطار القانوني والتنظيمي للسياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990 – 2022.

○ **المنهج التحليلي:** فمن خلاله قمنا بتحليل معطيات ومنحنيات تطور الوضعية النقدية في الجزائر، وكذا تحليل

المؤشرات الاقتصادية الكلية وبياناتها كظاهرة التضخم في الجزائر.

❖ **هيكل الدراسة:** وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختيار الفرضيات قمنا بتقسيم خطة البحث إلى ثلاث فصول وكل فصل

يندرج تحته مبحثين كما يلي:

خصصنا الفصل الأول لمدخل تمهيدي حول السلطة النقدية حيث تشمل على عموميات حول السلطة النقدية، عنوان

المبحث الأول هو ماهية العرض النقدي (الكتلة النقدية)، أما المبحث الثاني فقد أسلطنا الضوء على ظاهرة التضخم.

أما الفصل الثاني فيهتم بالعرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر، حيث قمنا في المبحث الأول بالتطرق إلى تأثير كل منكمية

النقود والتضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية فيما يخص المبحث الثاني فكان حول الاقتصاد القياسي.

واخيرا تطرقنا إلى دراسة تحليلية للعرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 .

أما الخاتمة فقد تضمنت جملة من النتائج التي توصلنا إليها والتي ساعدتنا على الإجابة على الفرضيات الخاصة ببحثنا.

## المقدمة العامة

---

❖ **صعوبات الدراسة:** من أهم الصعوبات التي اعترضت هذه الدراسة خاصة التطبيقية منها هي تضارب الإحصائيات حول الكتلة النقدية، إذ نجد في كل مرة نسخ إحصائيات لفترات سابقة بإحصائيات أخرى، بعد مرور عدة سنوات.

# الفصل الأول

الاطار النظري للعرض  
النقدي ومعدل التضخم

مقدمة الفصل:

يتفق جميع الأفراد الإقتصاديين والغير اقتصاديين على أهمية النقود وعلى الدور الذي تقوم به في كل اقتصاديات العالم، لذا فالكتلة النقدية تشكل نقطة تحول هامة في النشاط الاقتصادي لان تداولها يؤثر بشكل كبير على متغيرات اقتصادية هامة كالتضخم والكساد حيث يتحدد عرض النقود من طرف جهات مختلفة التي هي السلطات النقدية كذلك البنوك التجارية والمودعين وكذلك محددات اقتصادية كسعر الفائدة وسعر الصرف... الخ وهو ما يحافظ على استقرار الأوضاع الاقتصادية، فكمية النقود المثلى هي التي تحقق الأهداف القومية للمجتمع. وسيتم التفصيل أكثر من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى مبحثين وهي كالتالي:

- المبحث الأول: ماهية العرض النقدي؛
- المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم.

## المبحث الأول : ماهية العرض النقدي (الكتلة النقدية )

إن عرض النقود يعتبر كمؤشر يقاس به مدى تطور ونجاح اقتصاد الدول، وذلك لما له أثر فعال فيتحقيق الاستقرار والانتعاش الاقتصادي، وكذلك هو من بين المؤشرات التي يتم بها قياس التضخم وهذا كنتيجة للعلاقة التي تربطه بالتضخم و ليس التضخم فقط وإنما يشمل عدة متغيرات اقتصادية أخرى كسعر الفائدة و الإنفاق الحكومي وسعر الصرف... إلخ، هذا ما أدى بالعديد من المفكرين الاقتصاديين إلى دراسته وتحليل العلاقة التي يرتبط بها مع هذه المتغيرات التي تتحكم في حجمه وتحده، فتوصلوا إلى أساليب وطرق تتحكم فيه من بينها السياسة النقدية التي تعتبر أداة هامة تستعملها السلطة النقدية من أجل التحكم في عرض النقود بما يتوافق مع الأوضاع الاقتصادية، وكذلك من أجل الوصول إلى سياسة اقتصادية مبنية على أسس قوية لمواجهة أي صدمة قد تمس الاقتصاد الوطني ككل<sup>1</sup>.

### المطلب الاول. تعريف و مكونات العرض النقدي:

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعروض النقدي ومنها ما يلي:

- اولا . تعريف الكتلة النقدية:** يعرف المعروض النقدي بأنه كمية النقود المتداولة في أيدي أفراد المجتمع في لحظة معينة من الزمن<sup>2</sup>.
- تعريف 2:** يقصد بالمعروض النقدي بأنه التزامات التي تقع على عاتق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات<sup>3</sup>.
- تعريف 3:** يعرف بأنه جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والأدوات<sup>4</sup>.
- يقصد بالعرض النقدي على أنه كمية النقود المتداولة في مجتمعنا خلال فترة زمنية معينة أهي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها<sup>5</sup>.

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه حجم النقد المتداول في اقتصاد ما ويتكون من العملة النقدية والورقية ومن ودائع الطلب أي مبالغ الأفراد مودعة لدى البنوك التجارية و يعرف بالعلاقة التالية<sup>6</sup>:

عرض النقود = عملة نقدية ورقية + ودائع الطلب

$$MS = MS1 + MS2$$

سنفترض بأن كمية النقد المتداول لدى الجمهور تتحدد من قبل السلطات النقدية و بالتالي يمكن اعتبارها كمية معينة و عليه تصبح دالة عرض النقود كما يلي:

$$MS = M_0$$

نظرا لكون عرض النقود من المتغيرات الاقتصادية الكلية، فإن التغيير فيه و في معدل نموه تؤثر على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، بالتالي فإنه من الضروري معرفة و قياس العرض النقدي .

<sup>1</sup>ملي. محددات عرض النقود في الجزائر-دراسة قياسية للجزائر خلال الفترة 1987-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة بسكرة كلية العلوم الاقتصادية.

<sup>2</sup> محمد الواد وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان - الأردن، 2007، ص 310.

<sup>3</sup> محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء 3، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 93.

<sup>4</sup> أحمد هني، العملة و النقود، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 99.

<sup>5</sup> بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004، ص 35.

<sup>6</sup> عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ط 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 210-211.

فالمفهوم العام لعرض النقود يختلف من بلد إلى آخر، و ذلك حسب تطورها الاقتصادي و تطور جهازها المصرفي، فيمكن تعريف عرض النقود بصفة عامة بأنه كمية النقود المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة<sup>1</sup>.

ثانيا. مكونات الكتلة النقدي: و يتكون عرض النقد في الجزائر من المجموع التالية<sup>2</sup>:

1. المجموع (M1) (عرض النقود بالمعنى الضيق): وتشمل العملة في التداول خارج النظام المصرفي (النقود الورقية و القطع النقدية) والودائع الجارية لدى النظام المصرفي و الودائع في الحسابات الجارية البريدية سواء كانت بالدينار الجزائري أو بالعملات الأجنبية.

2. المجموع (M2) (عرض النقود بالمفهوم الواسع): وهو المفهوم الذي تأخذ به مؤسسات النقد الدولية و يشمل بالإضافة إلى المتاحات النقدية (M1) أشباه النقود المتمثلة في الودائع لأجل و ودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية.

3. المجموع (M3) (سيولة الاقتصاد): وتشمل بالإضافة إلى المجموع (M2) على الودائع و التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص، كما يشمل على السندات الصادرة عن الخزينة العمومية. تتمثل النقود المتداولة في كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد أو المؤسسات و التي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي و الاجتماعي و تطور العادات في المجتمعات، و منه ظهرت عدة مفاهيم لعرض النقد و من أشهر تملك المفاهيم: أولا: عرض النقد بالمعنى الضيق : يرى MAYER أن عرض النقد بالمعنى الضيق يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور و الودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات و شيكات المسافرين التي تعتبر نقودا، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك، وبهذا المعنى فإن عرض النقد بالمعنى الضيق يشمل العملة الصادرة من البنك المركزي على شكل أوراق نقدية و مساعدة و هي النقود القانونية، مضاف إليها ودائع الطلب الصادرة من البنوك التجارية و التي يمكن السحب عليها بالشيكات وحسب المعادلة التالية<sup>3</sup>:

$$M1 = C + DD$$

حيث:

M1: عرض النقد بالمعنى الضيق

C: العملة في التداول

DD: الودائع الجارية

عرض النقد بالمعنى الواسع: ويشتمل على M1 مضاف إليها الودائع والتوفير والزمنية لدى البنوك التجارية، و حسب المعادلة التالية:

$$M2 = C + DD + TD + SD$$

<sup>1</sup> أكرمحداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري، الطبعة الأولى، (عمان: دارالنشر، 2005)، ص. 85.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، " السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990، 2006) "، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد، 41 (مصر، 2008)، ص. 30.

<sup>3</sup> نبيل عجمي وآخرون، النقود و المصارف و النظرية النقدية، الطبعة الأولى، داروائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 20.

حيث:

M2: عرض النقد بالمعنى الواسع

C: العملة في التداول

DD: الودائع الجارية

TD: الودائع لأجل

SD: وودائع التوفير

فهذه الودائع قريبة للنقود، وذلك بسبب إمكانية تحويلها إلى نقود سائلة بسرعة و بأقل خسارة، كما يقول ساملسون فإن M2 يعتبر مؤشرا تحديدا اتجاه النمو فيعرض النقد و مستوى النشاط الاقتصادي وأن عرض النقد بالمعنى الضيق لا يعبر عن الكميات النقدية الفعلية المتوفرة في الاقتصاد الوطني وليس هو الوحيد المحدد للإنفاق و انما التغيرات في الإنفاق الكلي و مستوى الدخل<sup>1</sup>. حسب فريدمان عرض النقود يعتبر متغيرا خارجيا ليس له أي أثر على النشاط الاقتصادي في المدى الطويل و إنما له اثر فقط على مستوى الأسعار، بينما يؤثر تأثيرا مباشرا على الإنفاق و منه على الدخل في المدى القصير، فالبنك المركزي الذي يتحكم كليا في عرض النقود حيث أنه هو الذي يتوفر على وسائل الرقابة و العمل على نموها بمعدل مستقر مع معدل نمو الاقتصاد.

### المطلب الثاني: محددات العرض النقدي

من الممكن التعرف على محددات العرض النقدي من الموازنة النقدية الموحدة للجهاز المصرفي والتي تضم ميزانتي البنك المركزي والبنوك التجارية وتتخذ هذه الموازنة صيغة المعادلة الآتية<sup>2</sup>:

### الموجودات = المطلوبات

أولاً: الموجودات: تتكون موجودات الجهاز المصرفي والتي يطلق عليها عادة بالعناصر المقابلة لعرض النقدي من الفقرات الآتية:

1. صافي الموجودات الأجنبية: وتتكون من العملات الأجنبية القابلة للتحويل كالدولار واليورو والذهب النقدي لدى البنك المركزي والودائع لدى البنوك الأجنبية وحقوق السحب الخاصة SDR ومركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي والاستثمارات الأجنبية الأخرى التي تقوم بها البنوك المركزية، ويطرح من كل ذلك التزامات الجهاز المصرفي تجاه العالم الخارجي لصالح غير المقيمين من أفراد وشركات ومصارف بما في ذلك القروض من البنوك الأجنبية ومن صندوق النقد الدولي بالمقابل فإن البنوك التجارية تمتلك أيضا عملات أجنبية واستثمارات في أصول، أجنبية مطروحا منها كذلك حقوق الأجانب غير المقيمين من أفراد وشركات وبنوك للتوصيل إلى صافي موجودات البنوك التجارية وجمع صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي والبنوك التجارية نتوصل إلى صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي والذي يؤثر بصورة إيجابية على العرض النقدي.

(1) الائتمان المحلي: يشمل على الائتمان المقدم إلى الجهات التالية:

(أ) الائتمان المقدم للحكومة: تقترض الحكومة من البنك المركزي والبنوك التجارية لتغطية العجز بالموازنة العامة، وستأخذ هذه القروض شكل سلف مباشرة قصيرة الأجل للحكومة أو قيام الحكومة بإصدار سندات وبيعها للبنك المركزي و للبنوك التجارية

<sup>1</sup> نبيل عجمي و آخرون، المرجع السابق ص 64 .

<sup>2</sup> طاهر فاضل البياتي و ميرال روجي سماره، النقود و التغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان الأردن، ص 71-72.

محسوما من كل ذلك الودائع الحكومية لدى البنوك التجارية للحصول على صافي الائتمان المقدم للحكومة من قبل البنك المركزي، وفي كلا صورتين هناك كمية إضافية من النقود التي تخلق من قبل البنك المركزي البنوك التجارية لصالح الخزينة العامة<sup>1</sup>.  
**ب) الائتمان المقدم للقطاع الخاص:** وتشمل التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العائلي وقطاع الأعمال، وكذلك الاستثمار في الأوراق المالية التي يصدرها القطاع الخاص بما في ذلك التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل الجهاز المصرفي إلى البنوك الاختصاصية، وأهم أشكال التسهيلات الائتمانية: السلف المباشرة، السحب على المكشوف، وخصم الكمبيالات التجارية، وبالتأكيد تأخذ هذه القروض شكل زيادة في الودائع الجارية للمقترض تؤثر بصورة إيجابية على عرض النقد (M1).  
 ونخلص مما تقدم إلى أن جانب الموجودات يعكس حقوق الجهاز المصرفي على القطاع الخارجي والحكومة والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الوسيطة وغير النقدية وتشمل هذه الموجودات: الموجودات الأجنبية التي يحتفظ بها البنك المركزي والبنوك التجارية والقروض المقدمة إلى الحكومة والقطاع الخاص والبنوك المتخصصة ومعنى آخر تضم الموجودات كافة ديون الجهاز المصرفي على الاقتصاد.

**المطلوبات** تنقسم المطلوبات إلى قسمين:

**1. المطلوبات النقدية:** وتضم مجموع وسائل الدفع الفورية أي عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) الذي يتألف من العملة في التداول (C) والودائع الجارية (DD).

**1) المطلوبات غير النقدية:** وتتكون من:

أ. **شبه النقد:** وتمثل الودائع الثابتة والتوفير وودائع الاعتمادات والكفالات للقطاع الخاص مضافا إليه ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية لدى البنوك التجارية.

ب. **صافي البنود الأخرى:** وتشمل كافة البنود الأخرى في الموازنة الموحدة للجهاز المصرفي و(البنك المركزي والبنوك التجارية) وتشمل حسابات رأس المال المدفوع والاحتياطات المحتجزة والموجودات الثابتة والصكوك قيد التحصيل، الحسابات المغلقة، الكمبيالات قيد التحصيل كذلك الموجودات والمطلوبات الأخرى غير المصنفة وتسمى هذه البنود فقرة الموازنة التي نحصل عليها من طرح صافي الموجودات من حساب رأس المال للاحتياطيات. وعليه يمكن كتابة معادلة العرض النقدي على الوجه الآتي<sup>2</sup>:

**معادلة العرض النقدي = الموجودات - المطلوبات النقدية + المطلوبات غير النقدية**

هذا يعني أن العرض النقدي يتحدد بمقدار الفرق بين الموجودات و المطلوبات غير النقدية والعرض النقدي يكون مساويا للموجودات - المطلوبات غير النقدية، كلما زاد الفرق بين الموجودات والمطلوبات غير النقدية بما في ذلك فقرة الموازنة ازداد حجم وسائل الدفع و بالعكس كلما نقص الفرق انكمش حجم وسائل الدفع.

كما يمكن ان نلاحظ أيضا أن العوامل المحددة لعرض النقد يمكن أن تؤثر بعضها على البعض الآخر، فالتحسن الذي يطرأ على وضع ميزان المدفوعات يعكس زيادة حصيلة القطر من العملات الأجنبية وهذه تساهم في زيادة العرض النقدي وتزايد الاحتياطيات

<sup>1</sup> نبيل عجمي و آخرون، المرجع السابق ص 59.

<sup>2</sup> طاهر فاضل البياتيو ميرال روجي سماره، المرجع السابق ص 53.

النقدية الخارجية يؤدي إلى زيادة ما يمتلكه القطاع الحكومي من ودائع لدى الجهاز المصرفي وبالتالي تقليل نسبي في طلب الحكومة للقروض من البنوك.

وفي الأخير يمكننا القول أن هناك أربعة محددات للعرض النقدي في أي مجتمع وهي كالاتي:

1. يتوقف الحجم الكلي للعرض النقدي في اقتصاد ما على كمية الإصدار النقدي التي يصدرها البنك المركزي : يعمل البنك المركزي كسلطة نقدية في التأثير على حجم النقود في الاقتصاد، حيث يقوم بالتأثير على حجم النقد من جانبين، الأول يتمثل في الحد من قدرة البنوك التجارية على إقراض الأموال التي لديها و لتحقيق هذه الغاية، فإن البنك المركزي يلزم كل بنك للاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعه على شكل احتياطات إجبارية. عادة ما يفترض أن البنوك المركزية لها رقابة كاملة على عرض النقد فتستطيع بدورها ان تحدد مقدار المعروض من النقود، فمن المعتاد ينتظر الى عرض النقود على انه متغير خارجي مما يعني انه متغير مستقل ولا يتغير مع تغير النشاط الاقتصادي<sup>1</sup>.
2. يفوق حجم النقود المتداولة في المجتمع حجم النقود القانونية المصدرة بمقدار ما تقوم به البنوك والوسطاء الماليون من إيجاد نقود الودائع.
3. النقود أصل يتميز بدرجة عالية من السيولة ويفترض لذلك أن النقود القانونية والودائع الجارية للبنوك التجارية هي فقط التي تمثل العرض النقدي بالمجتمع ومع ذلك فهناك مجموعة من الأصول الأخرى الأقل سيولة من النقود والودائع الجارية وتشارك معها في القيام بوظيفة مستودع للقيمة وتستخدم هذه الأصول أحيانا كبدايل للنقود ولكن بعد تحويلها إلى نقود عن طريق البيع أو الاستبدال وقد يحدث لها خسارة في قيمتها عند الاستبدال، ومعنى ذلك أنها لا تؤثر على العرض الكلي للنقود بقدر ما تتأثر هي بالمعرض من النقود، وقد اتفق بعض الاقتصاديين على اعتبار النقود القانونية ونقود الودائع هي فقط العناصر التي يتألف منها عرض النقود في أي اقتصاد.
4. بناء على ذلك، يمكن القول أن العرض النقدي يتوقف على القرار السياسي للدولة التي يخضع لها البنك المركزي في عملية الإصدار، فالاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي إدارية وفنية ولكنه ينفذ السياسة النقدية للدولة، ومن ثم فقد اعتبر عرض النقود متغير سياسيا أو متغير خارجيا يفترض ثباته في المدة القصيرة ولا يتأثر بتغيرات سعر الفائدة كما لا يتحدد من داخل النظام الاقتصادي.
5. الجمهور و يعبر هذا الطرف عن مجموع الأفراد في المجتمع الذين يؤثرون على عرض النقد في الاقتصاد من خلال التأثير على ما يلي:

- القاعدة النقدية: هي كمية النقود المتاحة في الاقتصاد في شكل تام السيولة فهذه الكمية هي المحدد للعرض النقدي فتشمل القاعدة النقدية B على العملة المتداولة في أيدي الجمهور C واحتياطات النظام المصرفي R أي<sup>2</sup>:

$$B = C + R$$

<sup>1</sup> جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الاولى، 2002-1423، ص 65.

<sup>2</sup> نبيل العربي، اقتصاديات النقود و البنوك، محاضرات في الإقتصاد، رقم 4، 2009، ص 3.

- الودائع: ويظهر تأثير الأفراد في مجال الودائع، باعتبارهم الجهة الرئيسية التي تقوم بإيداع الأموال في البنوك، مما يؤدي إلى الاحتفاظ بالنسب المشار إليها سابقا، والتي تؤثر على المضاعف النقدي، وبالتالي تؤثر على عرض النقود في الاقتصاد<sup>1</sup>.
- بالإضافة إلى اعتبارات عديدة لطرح الكميات النقدية في الأسواق من قبل السلطات النقدية نجد:
- تأثير الكمية النقدية على مستوى الائتمان، وكذا حجم العمالة في الدولة<sup>2</sup>.
- مقدار المواد الإنتاجية المعطلة، وكذلك تعاقب فترات التضخم والانكماش<sup>3</sup>.

### المطلب الثالث: العوامل المحددة لعرض النقود

وفي إطار العرض النقدي هناك عدة عوامل تحدد العرض النقدي نذكر منها:

1. الإصدار النقدي: يتأثر عرض النقد بالكميات التي يصدرها البنك المركزي من أوراق البنكنوت والنقد الورقي المصدر والإصدار يتحدد استنادا للناتج المحلي الإجمالي:

**كمية النقود = مجموع السلع والخدمات المنتجة خلال سنة / سرعة التداول النقدي**

حيث كلما ازداد الناتج ونمو السنوي يزداد حجم الإصدار نظرا لأن النقود أدوات دفع تساهم في تصريف السلع والخدمات، فإذا ازداد الناتج ولم يرافقه زيادة في عرض النقد أدى ذلك لضغوط ركودية، وبالمقابل إذا ازداد إصدار عن زيادة الناتج تحصل الضغوط التضخمية لذلك حددت النظريات الاقتصادية كميات الإصدار السنوية بما يعادل نصف نمو الناتج، أي إذا ازداد الناتج بمعدل 5% يجب على السلطات النقدية زيادة النقد بمعدل 2.5% وذلك لتحقيق النمو المتوازن بين الناتج والنقد<sup>4</sup>.

2. الوعي المصرفي: تلعب درجة الوعي المصرفي التي يتمتع بها المواطن دورا أساسيا في التأثير على إعادة توزيع مكونات عرض النقد، فزيادة الوعي المصرفي يعمل على إعادة توزيع عرض النقد بين مكوناتها الأساسية، أي تجعل المواطن يحتفظ بنسبة أقل من الأموال على شكل نقد سائل والاعتماد بشكل أكبر على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية على مختلف أنواعها وعليه فالوعي المصرفي هو اعتياد الأفراد والقطاعات الاقتصادية على إيداع أرصدهم النقدية في البنوك، واعتمادهم على الشبكات المصرفية في معاملاتهم الاقتصادية، ويرتبط الطلب على الودائع المصرفية بصورة إيجابية مع انتشار الوعي المصرفي والعكس يؤدي إلى الاكتناز<sup>5</sup>.

3. الطلب على الائتمان: يتحدد الطلب على الائتمان بحالة النشاط الاقتصادي، فإذا كان الاقتصاد في مرحلة ما دون التشغيل الكامل فإن الأفراد والشركات يطلبون النقد بهدف زيادة حجم التوظيف وهذا توجه تحده السلطات النقدية. ✓ فإذا كانت حالة الاقتصاد الوطني (ركود) فإن السلطات النقدية سوف تقوم بتخفيض سعر الفائدة وتخفيض نسبة الاحتياطي القانوني، بهدف زيادة قدرة المصارف التجارية على خلق الائتمان لكي تواجه طلبات الإقراض، وعندما سوف يزداد عرض النقد لكي يعوض النقص الحاصل، وعلى الآثار يزداد الإنتاج والتشغيل وتزداد الدخول ويخرج الاقتصاد من حالة الركود.

<sup>1</sup> جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، 2002-1423، ص 65.

<sup>2</sup> رشاد العصار، رياض الخلي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2010-1431، ص 55.

<sup>3</sup> انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2012-1433.

<sup>4</sup> عمي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، 2012-1433، ص 479-480.

<sup>5</sup> عززي وصفي عوض، تقديرات عرض النقد في فلسطين، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد العشرين، العدد الأول، ص 63.

✓ أما اذا كان الاقتصاد يعاني من التضخم فهذا يعني وجود وسائل دفع نقدية أكثر من حاجة الاقتصاد الوطني وعلى السلطات النقدية تخفيض عرض النقد، لذلك تتخذ القرارات برفع سعر الفائدة ورفع نسبة الاحتياطي القانوني، عندما تنخفض قدرة المصارف على خلق الائتمان ويبدأ عرض النقد بالانخفاض فينخفض الطلب الكلي وتبدأ الأسعار بالتراجع وتكون الحكومة قد بدأت بمعالجة التضخم عن طريق الأدوات النقدية<sup>1</sup>.

4. **سلوك المودعين:** نقصد بسلوك المودعين سلوك الأفراد في إيداع نقودهم في البنوك على شكل ودائع تحت الطلب أو ودائع لأجل، وينشأ تأثير سلوك المودعين على عرض النقود عن التغير في نسبة الودائع الآجلة إلى الودائع الجارية والتي بدورها تتأثر بعدة عوامل كالتغير في مستوى الثروة حيث كلما زادت الثروة ارتفعت هذه النسبة وبالتالي ينخفض المضاعف مما يؤدي إلى انخفاض عرض النقود، وكذلك التغير في أسعار الفائدة على الودائع من خلال ارتفاع نسبة الودائع لأجل إلى ودائع تحت الطلب وبالتالي فإن هذه النسبة تتأثر بالفوائد المتوقعة على الودائع لأجل والودائع تحت الطلب والأصول الأخرى، ورغبة الأفراد فتؤثر على عرض النقد سلبا أو إيجابا، وكذلك نسبة العملة إلى الودائع تحت الطلب، التي ارتفاعها يؤدي إلى انخفاض المضاعف النقدي ومنه انخفاض عرض النقد، وأن هذه النسبة تتحكم فيها أيضا عدة عوامل كالعوائد المتوقعة على الودائع الجارية وعلى الأصول الأخرى، والذعر المصرفي والنشطة غير المشروعة<sup>2</sup>.

5. **سلوك البنوك:** إن أثر سلوك البنوك التجارية على عرض النقود يتحدد بمستويات الاحتياطات الإضافية لديها، والقروض المخصومة، فعندما تخفض البنوك التجارية احتياطاتها الإضافية فإنها تزيد من عرض النقد تتاح لها فرصة أكبر للإقراض وهذه الاحتياطات الإضافية تتوقف على التكلفة والعائد لاحتفاظ البنوك بهذه الاحتياطات، ويتأثر فائض الاحتياطات بعاملين وهما معدل الفائدة السوقية ونسبة تسرب الودائع خارج البنوك. أما عن القروض المخصومة التي يقصد بها القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك الأخرى، فهي تتوقف على العلاقة بين تكلفتها عائدها والتي تتأثر بعاملين وهما سعر الخصم وسعر فائدة السوق، فالأول يرتبط مع حجم القروض ارتباطا عكسيا، أما الثاني الذي يرتبط مع حجم القروض التي تقترضها من البنك المركزي ارتباطا طرديا<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>علي كنعان، النقود و الصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنيل اللبناني لمنشر، 2012، ص 480

<sup>2</sup>محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996، ص 41، 40.

<sup>3</sup>مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية ( المفهوم، الأهداف، والأدوات)، ص 91

## المبحث الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم

يعد التضخم من الظواهر الاقتصادية التي لم توصف بتعريف واضح ومحدد من قبل المفكرين الاقتصاديين والباحثين المهتمين بدراسة الظواهر الاقتصادية، كما قد يختلف مفهوم التضخم باختلاف وجهات نظر المفكرين الاقتصاديين، ويستخدم مفهومه لوصف ظواهر عديدة تشمل الزيادة في مستويات الدخل والأجور، كما يشمل التضخم العملة والتضخم في التكاليف، وعليه تتعدد أسباب ومحددات هذه الظاهرة.

### المطلب الأول. تعريف و أنواع و خصائص التضخم

**اولا. تعريف ظاهرة التضخم:** الارتفاع المستمر في الأسعار، ولا يعني ذلك أن الارتفاع يكون في كل الأسعار إذ أن بعضها قد ينفذ، وإنما الاتجاه العام يجب أن يكون صعوديا، وارتفاع الأسعار يجب أن يكون مستمرا وأن يستبعد ارتفاع الأسعار لمرة واحدة فقط<sup>1</sup>.

- مثل أي معدل اقتصادي مهم آخر، يتم استخدام معادلة لحساب معدل التضخم لدولة أو منطقة، عادةً ما تتطلب الصيغة نقطة بداية معينة، سواء كان ذلك عامًا أو شهرًا في الماضي، والتي يتم أخذها بعد ذلك من مؤشر أسعار المستهلك لسلعة أو خدمة معينة، بعد ذلك تتم مقارنة التكلفة السابقة بالتكلفة الحالية لنفس السلعة أو الخدمة. ببساطة، تستخدم المعادلة الطرح لإيجاد الفرق بين العددين، يشير هذا الاختلاف إلى مدى زيادة مؤشر أسعار المستهلك لتلك السلعة أو الخدمة المحددة، والتي ستظهر حتمًا زيادة التضخم. ثم لحساب معدل التضخم المحدد، يتم تقسيم هذه النتائج على سعر البداية السعر السابق، بدلاً من السعر الحالي، ستكون نتيجة هذا الحساب رقمًا عشريًا، يمكن تحويله بسهولة إلى نسبة مئوية بضربها في 100، وسوف تعطي هذه النسبة المئوية معدل التضخم.

على الرغم من أن حساب معدل التضخم لفترة زمنية معينة قد يكون معقدًا، إلا أن مؤشر أسعار العملاء سيساعد على تسهيل العمل<sup>2</sup>.

يجب أن تكون هناك علاقة بين ويمكن التنبؤ بها بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم، ويعتقد جونسون أنه يجب على السلطات النقدية أن تكون قادرة على تشكيل نموذج ديناميكي للتضخم، وتقديره عند مستوى يمكن تحقيقه، والتحكم فيه وفقا للمعلومات المستقبلية المتاحة. لذا وجب على السلطات النقدية أن تكون لها القدرة على التأثير بأدواتها المتاحة بفاعلية في حالة انحراف معدل عن قيمته أو مداه في المستقبل. ولا بد أيضا من أن تكون هناك أسواق مالية لرأس المال متطورة للإستخدام الأنجع لتلك الأدوات لتظهر آثارها في النشاط الإقتصادي. فإذا حدثت انحرافات التضخم المستهدف يمكن تصحيحها في الوقت المناسب<sup>3</sup>.

### ثانيا. النظريات المفسرة لظاهرة التضخم :

**1. الكلاسيك:** إن دراسة ظاهرة التضخم وتحليلها من قبل المفكرين الكلاسيكيين أنها تتم ضمن دراستهم للنظرية العامة

للأسعار ومن ثم بيان العوامل المؤثرة في حركات الأسعار، حيث يقول الاقتصادي السويدي بنت هانس " Bent "

<sup>1</sup> السبرتي محمد السيد، ونجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية 2008، ص 339.

<sup>2</sup> بغدادي سهام سياسات محاربة التضخم في الجزائر (2021) ..

<sup>3</sup> لعزوز بن علي و طيبة عبد العزيز، السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2006 ص 46.

"Hanson أن نظرية التضخم التي لا تتضمن أهدافها تبيان القوى المؤثرة في الأسعار تعتبر نظرية ناقصة، ويذكر أن اقتصاديات الدول الرأسمالية في القرن التاسع عشر لم تكن تعاني وحتى بداية القرن العشرين من قوة الظواهر التضخمية وارتفاعات الأسعار<sup>1</sup>.

وقد كان اهتمام النظريات الكلاسيكية ينصب على دراسة أحوال وتطورات النشاطات الاقتصادية وما يصاحبها من مشاكل في الفترات طويلة الأجل وكذلك في دراسة أسباب نمو الاقتصاديات القومية وكيفية نموها، باعتبار أن مشكلة التضخم هي أبرز المشكلات التي تواجه عملية التنمية ولقد كانت مشكلة التحليل الكلاسيكي الأساسية هي مشكلة التوزيع وخاصة مشكلة الربح لصلتها المباشرة بمشكلة السكان التي اعتبرها الكلاسيكيون أهم المشاكل التي تواجه الاقتصاد الوطني.

وقد قامت هذه النظرية على عدد من الفروض هي 2:

- كمية النقود هي العامل العام والفعال في التأثير على حركات الأسعار القوة الشرائية ؛
  - تتناسب كمية النقود تناسباً طردياً مع الأسعار؛
  - تتناسب الكمية عكسياً مع قيمة النقود التي تمثلها فهي العامل الرئيسي والهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية،
  - تتناسب الكمية النقدية تناسباً طردياً مع الطلب على السلع وعكسياً مع العرض؛
  - تفترض النظرية التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج؛ - تفترض النظرية أن هناك عوامل رئيسية تؤثر في السعر وهي: كمية النقد، سرعة التداول النقدي، كمية المبادلات؛
  - تفترض النظرية ثبات كل من سرعة تداول النقود والحجم الحقيقي للمبادلات؛
  - تفترض هذه النظرية أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سبب في العوامل الأخرى.
- وبالتالي فإن المستوى العام للأسعار سوف يرتفع تبعاً لارتفاع كمية النقود المتداولة المعروضة وعلى عكس ذلك فإن انخفاض مستوى الأسعار يكون بسبب انخفاض كمية النقود المتداولة، ويتضح ذلك رياضياً من خلال معادلة فيشر fisher المشهورة :

$$M.V = P.V$$

حيث:

**M:** كمية النقود المتداولة

**V:** سرعة دوران النقود.

**Y:** حجم المبادلات أو المعاملات.

**P:** المستوى العام للأسعار.

2. الكينزية: أتت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة والتي طرحت الكثير من الجدل في النظرية الاقتصادية، وكانت هذه الأدوات نقداً لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1939م، حيث أتى جون مينراد كينز معالجاً لأخطاء

<sup>1</sup> سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود و البنوك و المصاريف المركزية، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2010، ص 182، 183.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2013، ص 165، 166.

النظرية الكلاسيكية ومحاولا من خلال ذلك إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م. وفيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإنفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي والاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي حيث يرى كينز أن زيادة الطلب الفعلي الذي ليواكبه زيادة في السلع والخدمات (العرض المتاح)، هو الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، فالتضخم مرتبط بمحدوث تطورات في عدد من المتغيرات الاقتصادية أهمها<sup>1</sup>:

- العرض الكلي المتاح؛
  - الطلب الكلي الفعلي، يتمثل في الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية عند الاستخدام التام؛
  - كمية النقود المعروضة للتداول؛
  - أسعار الفائدة؛
  - مستوى التشغيل في الجهاز الإنتاجي، أي نسبة استخدام عوامل الإنتاج هل استخدمت كلياً أو جزئياً.
- ويفترض كينز في تحليله أن التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى الاستخدام التام، وأن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين:

1- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى الاستخدام التام فإنه توجد حالة التضخم؛

2- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى الاستخدام التام فإنها حالة كساد.

**3. العلاقة بين عرض النقود والتضخم:** ففي الفكر العربي ابرز تقي الدين المقرئ وجود علاقة سببية طردية بين ارتفاع الأسعار وكثرة النقد المتداول، وتبلورت هذه النظرية خلال القرن السادس عشر من خلال التحقيق الذي قام به ماستروا وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه كلما انخفضت كمية المعدن في الوحدة النقدية ترتفع الأسعار وجادل بودان مالستروا مفسراً ارتفاع الأسعار إلى الوفرة في المعادن النفيسة هذا فيما يخص التحليل الكلاسيكي، وفي أواخر القرن 19 ظهر فكر جديد يطلق على إتياعه بالكلاسيكيون الجدد ومن بين أهم رواده: والراس الذي توصل إلى أن حيادية النقود وعدم طلبها لذا ستؤدي لحدوث التوازن العام للأسواق، وكذا قام فيشر في كتابه (Money Of Power purchasing The) سنة (1911) بصياغة معادلة التبادل :

$$M.V = P.T$$

حيث أن:

T : حجم المبادلات، P: المستوى العام للأسعار، M: الكتلة النقدية، V: سرعة دوران النقود.

هذه المعادلة تبين العلاقة الواضحة بين الكتلة النقدية والنشاط الاقتصادي من خلال العلاقة بين النقود والأسعار دون أن يبين

اتجاه العلاقة السببية<sup>1</sup> حيث أن التغير في كمية النقود سيؤدي إلى التغير في الأسعار بدون تغيير في V و T .

<sup>1</sup> ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 81

تقوم هذه المعادلة على افتراض ثبات حجم المبادلات  $T$  وسرعة تداول النقود  $V$ ، وكمية النقود  $M$  هي المتغير المستقل والمتغير التابع هو المستوى العام للأسعار  $P$ .

لقد أخذت معادلة التبادل صياغة جديدة من طرف الفراد مارشال وأعضاء مدرسة كامبردج، وذلك من خلال إحلال فكرة الطلب على النقود  $K$  مكان سرعة دورانها، واستخدام الناتج القومي أو الدخل القومي الحقيقي  $Y$  بدلا من حجم المعاملات، وعليه تصبح صياغة معادلة التبادل طبقا لكمبريدج كالتالي:

$$M = K.P.Y$$

$K$ : الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها من دخلهم لغرض المعاملات - نسبة التفضيل النقدي - أما رياضيا فهو يعادل  $(Y, V / 1)$ : الدخل القومي الحقيقي و  $M, P$ : حجم المعروض النقدي والمستوى العام للأسعار على التوالي. وبالتالي فان معادلة كامبردج تقوم على دراسة العلاقة بين رغبة الافراد في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة و الدخل النقدي من جهة أخرى، أي أنها توضح العلاقة بين قيمة النقود وسلوك الأفراد فالنقود إلى جانب كونها وسيط في التبادل فهي كذلك مخزن للقيمة، ومن ثم أصبح يجري انشغال حول دوافع الافراد للاحتفاظ بالأرصدة النقدية السائلة وهذا ما يدعى بالتفضيل النقدي. كما حاول ييجو إيجاد العلاقة السببية بين النقود والأسعار، من خلال ميكانيزم يسمى بأثر الأرصدة الحقيقية أو أثر ييجو. حيث افترض أن الأفراد يرغبون في الاحتفاظ بنسبة معينة من دخلهم النقدي في شكل أرصدة نقدية، وطبقا لذلك يتحول الطلب على النقود من مجرد احتياجات تحدد بعوامل مؤسسية إلى مشكلة اختيار تتحدد بسلوك الأفراد<sup>2</sup>.

فبالنسبة لبيجو هناك طلب فعلي للنقود، حيث أن للنقود منفعة خاصة وهي تطلب لذا فهي تستخدم كأداة للدفع وكمخزن للقيمة، ومن خلال هذا المنطلق صاغ ييجو معادلة الأرصدة الحقيقية على النحو التالي<sup>3</sup>:

$$\text{حيث أن: } p = \frac{KR}{M} \{c+h (1-c)\}, M = \frac{M}{M} \{c+h (1-c)\}$$

$R$ : الدخل الحقيقي،  $K$ : نسبة الدخل المحتفظ به على شكل نقود قانونية،  $M$ : المعروض من النقود،  $c$ : نسبة السيولة المحتفظ بها على شكل نقود قانونية بالتالي فان  $(1-c)$ : تمثل الايداعات البنكية،  $h$ : نسبة النقود القانونية المتداولة،  $P$ : المستوى العام للأسعار.

وطلّأت عليها تعديلات من قبل Patinkin.D فقد قام بتحديد أثر الأرصدة الحقيقية. فحسبه إن الافراد ليسوا ضحايا الوهم النقدي ويتمتعون بسلوك عقلائي من حيث تقديرهم للجزء المحتفظ به من ثروتهم على شكل أصول نقدية، وهذا حسب قدرتهم الشرائية، آخذا بعين الاعتبار المستوى العام للأسعار ويطلق عليه بالتحصيل الحقيقي النقدي، ويعرف بالعلاقة  $M / P$ ، حيث تمثل  $M$ : الكتلة النقدية و  $P$ : المستوى العام للأسعار.

وبسبب ظهور أزمة الكساد العالمي وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد حلول لها، ظهر التحليل الكينزي الذي اعتمد في تفسيره للتغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي، وكان أول من أدخل مفهوم الفجوة التضخمية.

وفي سنة 1956 قام ميلتون فريدمان بإحياء النظرية الكمية للنقود، وذلك من خلال إعادة صياغة نظرية الطلب على النقود، نتيجة للتطورات الحاصلة في الاقتصاد وكذا اختلاف طبيعة الأزمات الاقتصادية الجديدة من بينها التضخم الركودي، الذي لم تجد

النظرية الكينزية حلا مناسباً له، حيث اعتبر فريدمان أن التضخم ظاهرة نقدية، سببه التوسع في الإصدار النقدي بشكل يؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي فتحصل اختناقات وضغوط تضخمية تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار.

### المطلب الثاني: محددات للتضخم

هناك العديد من العوامل المحددة لظاهرة التضخم، يمكن حصرها فيما يلي:

**أولاً. الدين العام:** إن ارتفاع معدلات الدين الخارجي يرتبط مع معدلات التضخم بعلاقة طردية، لما تشكله هذه الديون من ضغوط على القدرة التنافسية لصادرات الدولة المدينة. ويؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية استجابة لضغوط الأطراف الدائنة إلى تدني القيم الحقيقية للمدخرات مما يضر بالعديد من المستثمرين ويدفعهم إلى توجيه استثماراتهم خارج البلد المدين. وبصورة عامة فإن التأثير السلبي للدين العام على القدرة المالية والاستيرادية للدول المدينة ينعكس على عمليات الاستثمار المطلوبة لتحقيق أهداف النمو الذي تتطلع إليه اقتصاديات هذه الدول. كما أن ارتفاع خدمة الدين يمكن أن يشكل عبئاً على النقد الأجنبي المتاح لتمويل الواردات الاستثمارية، مما يسبب تأثيراً سلبياً على معدلات الاستثمار المستهدفة وهذا ما يؤدي إلى تزايد معدلات البطالة من جهة، وارتفاع معدلات التضخم من جهة أخرى، وإن هذا التأثير لا يكمن في حجم الدين بل في طبيعة استخدامه<sup>1</sup>.

**ثانياً. عرض النقود:** تعددت آراء المدارس الاقتصادية في توضيح العلاقة بين عرض النقد والتضخم حيث يرى الاقتصاديون الكلاسيك أن التضخم ظاهرة نقدية خالصة، تتمثل في ارتفاع معدل الطلب كنتيجة لزيادة كمية النقود، مما يترتب عليه ارتفاع مستويات الأسعار نظراً لثبات حجم الإنتاج وسرعة دوران النقود. في حين يرى كينز أن وجود فائض في الطلب يفوق المقدرة الحالية للطاقات الإنتاجية يولد الفجوة التضخمية. أما مدرسة شيكاغو وعلى رأسها فريدمان فتري أن التضخم ظاهرة نقدية بحته سببها نمو النقود بكمية أكبر من نمو الإنتاج، ويتفق اقتصاديون الفكر النقدي أن معدلات التضخم لن يتم إلا من خلال رسم سياسة نقدية ومالية تهدف إلى تحقيق التوازن بين عرض النقود وحجم الناتج عن طريق تغيير الائتمان المصرفي وامتصاص فائض القيمة. وفي نظرية النمو النقدي عند "توبين" (Tobin) فإن تحويل متطابقة التبادل إلى معادلة حركية، يمكن التحليل النقدي من إظهار العمليات التضخمية وعلاقتها بكمية النقود؛ كما يلي:

$$(dm/dt) / M = (dp/dt) / p + (dy/dt) / y$$

و بالتالي فإن:

$$f(M) = f(p) + f(y)$$

أي أن معدل النمو النقدي (زيادة كمية النقود) تعني النمو في الأسعار والنمو في الدخل أو الناتج الحقيقي.

وبالتالي يصبح:

$$f(p) = f(M) - f(y)$$

وبالتالي تتصاعد معدلات التضخم كلما زاد الفرق بين (Y) ، وهذا يظهر الأهمية البالغة للنقود في التأثير على معدلات التضخم. إن الهزة النقدية المتأتية من سياسات البنك المركزي أو الفعاليات الحكومية التي تولد نمو الأرصدة النقدية تؤمن دلالات واضحة في فهم التضخم من خلال النمو النقدي . كما أن علاقات التوازن النقدي تظهر علاقات الدخل الفائدة في الطلب على النقود بما

<sup>1</sup> وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي، (الأردن، دار النفائس 2011)، ص 38-39.

يظهر العلاقات الدالية بين الأسعار وكمية النقود والدخل وسعر وبالتالي فإن نمو في عرض النقد سيولد ارتفاعا مستمرا في المعدل العام للأسعار.

إن هذا الدور المؤثر للنمو النقدي في التضخم ليس بسبب تأثير النقود المباشر في العمليات التضخمية بشكل أكبر مقارنة بتأثيرات العوامل الأخرى، وإنما لأن الانحرافات التطبيقية في نمو عرض النقود تنسب إليها معظم الانحرافات في الطلب الكلي<sup>1</sup>.  
**ثالثا: عجز الموازنة:** تواجه العديد من الدول النامية عجزا في موازنتها العامة، مما يترتب عليه البحث عن أدوات وسياسات منها الإصدار النقدي الجديد لمعالجة هذا العجز، الأمر الذي يتطلب معرفة علاقة هذا العجز بمسألة التضخم إذا لجأت الدولة إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي، وخاصة في الدول التي تكون غير قادرة على تفعيل الهيكل الضريبي أو إدارته بكفاءة من أجل الحصول على الإيرادات الكافية.

إن التمويل بالعجز يسبب ضغوطا تضخمية من خلال زيادة عرض النقود وكلما زادت معدلات التضخم زاد الإنفاق الحكومي بمعدلات أسرع من الإيرادات الحكومية مما يدفع تلك الحكومات إلى إصدار المزيد من النقود. وهكذا فإن الحلقة المفرغة يصعب كسرها بسياسات نقدية أو مالية، ويرجع السبب في ذلك لكون إيرادات الحكومة بالقيم الاسمية تكون ثابتة في المدى القصير، ومن ثم تنخفض قيمتها الحقيقية في مواجهة معدلات التضخم العالية.

**رابعا. الفساد:** تعرف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه: "إساءة استخدام الوظيفة العامة للمنفعة والكسب الخاص." بمعنى أن الفساد ظاهرة ظرفية قد يمارسها الموظف العام بدافع ذاتي وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.  
ولغرض التعرف على طبيعة العلاقة بين الفساد الاقتصادي ومعدلات التضخم نجد أن الفساد يؤدي إلى تشويه استخدام الموارد العامة وإعاقة التنمية الاقتصادية بسبب انخفاض الإيرادات ولجوء الحكومة إلى الدين الخارجي أو الداخلي، والإخلال بمستوى الأجور والدخل، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم من جهة. ومن جهة ثانية يؤثر الفساد في زيادة الإنفاق الحكومي بالتوسع النقدي وإهدار الموارد وخصوصا تلك المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية لتمويل عمليات هروب رؤوس الأموال.  
كما يؤثر الخلل في أجهزة الرقابة والشفافية إلى تدني مستوى الجودة والتنوع للإنتاج وارتفاع تكاليف السلع والخدمات مما يؤثر سلبا في معدلات التضخم. فضلا عما يسببه الفساد من تشوهات اقتصادية في مسيرة التنمية وخاصة في البلدان النامية، مما يتطلب خلق استراتيجيات لمكافحة الفساد، بحيث تكون لها الأولوية في خطط التنمية الاقتصادية.

لقد اعتمدت منظمة الشفافية الدولية سياسات محاربة الفساد، حيث اعتمدت مؤشرات كمية في حساب الفساد في دول العالم، ومنها مؤشر مدركات الفساد، وهو مؤشر مركب يعتمد على استقصاءات لآراء الخبراء عن إدراكهم للفساد في القطاع العام. يقيم المؤشر وفق مقياس مكون من أرقام من صفر إلى عشرة، حيث يشير الصفر إلى مستويات عالية من عدم إدراك الفساد، بينما الدول التي اقتربت فيها قيمة هذا المؤشر من عشرة تمثل أكثر الدول إدراكا للفساد، وتكون العلاقة بين قيمة المؤشر ومعدلات التضخم عكسية، فكلما زادت قيمة المؤشر كلما كان توجيه الموارد لخدمة النمو الاقتصادي وخفض معدل النمو أكبر، بينما تعاني الدول التي تتدنى فيها قيم هذا المؤشر من مشاكل اقتصادية تزيد من معدل التضخم وتؤثر سلبا في النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وضاح نجيب رجب، مرجع سابق، ص 11-12 .

<sup>2</sup> أحمد حسن الهيتي وآخرون، «أثر تقلبات الأسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الأردني والتركيز»، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

**خامسا : سعر الفائدة:** ثمة اتجاه يرى وجود أثر موجب لسعر الفائدة على حجم الادخار، وسالب على حجم الائتمان، بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة زاد حجم الادخار وانخفض حجم الائتمان، وبالتالي يتقلص حجم المعروض النقدي في الاقتصاد وينخفض معدل التضخم والعكس بالعكس، حيث يؤدي تخفيض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض إلى التوسع في الكتلة النقدية المتداولة، وإذا لم يقابل هذا التوسع النقدي توسعا في الإنتاج يرتفع معدل التضخم. وبناء عليه، تسعى السلطات النقدية إلى التأثير على كمية النقود باستخدام سعر الفائدة، حيث تلجأ إلى رفع هذا السعر عندما ترغب في الحد من التضخم. كما أن فشلها في توجيه الائتمان يؤدي إلى معدل تضخم مرتفع، وهو ينطوي على وجود أثر سالب لسعر الفائدة على التضخم<sup>1</sup>.

وعلى العكس يرى الاتجاه المعاكس أنه من غير المتصور أن تقوم البنوك بقبول الودائع دون أن تقوم باستثمارها، من خلال الإقراض الذي يعد المصدر الرئيسي لأرباح البنوك، باعتباره نشاطها الاستثماري الأساسي، وكلما زاد حجم الودائع زاد بالضرورة حجم الائتمان. والأكثر منطقية أنه كلما زاد سعر الفائدة زاد غالبا حجم الودائع، وبالتالي غالبا ما سيزداد حجم الائتمان، ومنه عرض النقود وبالتالي زيادة معدل التضخم. كما أن ارتفاع سعر الفائدة يعني تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع تكاليف الإنتاج مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي لليسار وارتفاع معدل التضخم. وعليه، وفق هذا الاتجاه هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والتضخم<sup>2</sup>.

**سادسا: سعر الصرف:** يمكن لمعدل الصرف أن يؤثر بطريقة غير مباشرة على التضخم، فانخفاض قيمة العملة الوطنية يمكن أن يؤدي إلى رفع معدل التضخم لأن السلع المستوردة تصبح أكثر غلاء، مما قد يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية وبالتالي حدوث تضخم الطلب في حالة عدم مرونة العرض الكلي المحلي. وإذا كانت السلع المستوردة مستخدمة في إنتاج السلع المحلية فإن انخفاض سعر الصرف يؤدي لارتفاع تكاليف الإنتاج مما يرفع تضخم التكاليف<sup>3</sup>.

**سابعا : سعر النفط:** يكون تأثير سعر النفط إيجابيا على التضخم، ففي الدول التي يمثل فيها أهم المدخلات في العملية الإنتاجية للسلع والخدمات، ينعكس التغير في سعر النفط على تكلفة الإنتاج ومن ثم الأسعار وبالتالي فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة التكاليف الإنتاجية وارتفاع الأسعار. أما في الدول التي يمثل فيها النفط أهم الصادرات، فإن ارتفاع أسعاره تؤدي لزيادة الموارد النقدية في الاقتصاد ومنه زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع الأسعار في ظل عدم مرونة العرض الكلي. وإذا كانت الدولة تتخصص في تصدير النفط، فإن انخفاض أسعاره قد تؤدي إلى عجز موازني والذي يمثل أهم محددات التضخم.

<sup>1</sup> أحمد محمد عادل عبد العزيز، " أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر"، دراسة قياسية، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي، على الموقع <http://www.alnodom.com>، تاريخ الزيارة 11/10/2015.

<sup>2</sup> Hossein Asgharpur and authers, « The relationships between interest rates and inflation changes: an analysis of long-term interest rate dynamics in developing countries », International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007), p. 2-3.

<sup>3</sup> Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, « Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances », Casualtyactuarial society, (Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012), p. 3. 13.

### المطلب الثالث: أنواع معدلات التضخم

إن تعدد المفاهيم الخاصة لكلمة التضخم أدى إلى وجود أنواع متعددة لها. على أن ذلك لا يعني أنه لا توجد علاقات، أو روابط بين هذه الأنواع، فقد تشترك هذه الأنواع بمظاهر وسمات خاصة تجعلها شديدة الصلة ببعضها: كتفسير ظاهرة التضخم بأنه عجز النقود المتداولة عن القيام بواجبها، ووظائفها بصفة كاملة، ومرضية.

كما أن سرد الأنواع المختلفة للتضخم يقتضي أن يكون بناء على معايير مختلفة هي<sup>1</sup>:

1. تحكم الدولة في جهاز الائتمان.
2. تعدد القطاعات الاقتصادية.
3. على أساس حدة الضغط التضخمي
4. التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج
5. الظواهر الجغرافية والطبيعية
6. اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية.
7. مصدر الضغط التضخمي

**اولا. تحكم الدولة في جهاز الائتمان:** يندرج تحت هذا المعيار ثلاثة اتجاهات تضخمية ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى تحكم الدولة في المستويات العامة للأسعار وتمثل هذه الاتجاهات فيما يلي:

- (1) **التضخم الطليق** يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع في الأسعار والأجور والنفقات الأخرى، التي تتصف حركتها بالمرونة وتتجلى في ارتفاع عام في الدخول النقدية دون أي تدخل من السلطات الحكومية للحد من هذه الارتفاعات.
- (2) **التضخم المكبوت:** وهو نوع من التضخم المستتر، فالأسعار في ظله لا تحقق ارتفاعا، وذلك بفضل القرارات الإدارية للسلطات العامة مثل الرقابة على الأسعار وسياسة التراخيص والإعانات، والرقابة على الصرف. وعلى الرغم من عدم ظهور ارتفاع الأسعار في هذا النوع من التضخم إلا أن التضخم المكبوت يكون واضحا في عدة مظاهر أخرى أهمها:<sup>2</sup>

- اختفاء السلع ذات الأسعار الثابتة من الأسواق الرسمية وظهور السوق السوداء
- ظهور طوابير المستهلكين أمام منافذ التوزيع الرسمية التي تعرض السلع بالسعر الثابت
- انخفاض وزن عبوات السلع وانخفاض جودتها مع بيعها بنفس السعر المثبت

ويعتبر هذا النوع من التضخم من أخطر الأنواع لأنه يؤدي إلى إهمال علاج السبب الحقيقي لحدوث التضخم مما يؤدي إلى تفاقم آثار السلبية داخل الاقتصاد.

- (3) **التضخم الكامن:** هذا النوع يصيب الدخل القومي النقدي في شكل زيادة كبيرة غير طبيعية في هذه الدخول دون أن يسمح لها بأن تجد منفذا طبيعيا في شكل زيادة في الإنفاق على سلع الاستهلاك والاستثمار أي أنه ينشأ نتيجة تضخم في الدخول لا يصاحبه تضخم في الإنفاق، وذلك بسبب تدخل الدولة في نظام توزيع السلع<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، 2006، ص 56.

<sup>2</sup> أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد كلية التجارة - جامعة الإسكندرية، 2004/2003، ص 287.

ثانيا. تعدد القطاعات الاقتصادية: يختلف التضخم في قطاع السلع على ذلك الموجود في السوق، وفي هذا الصدد يفرق بين نوعين من التضخم ويستند في هذه التفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم<sup>2</sup>.

(1) **التضخم السلعي:** يحدث نتيجة لزيادة نفقة إنتاج سلع الاستثمار على الادخار، ويحدث هذا النوع في مجال السلع الاستهلاكية عندما يتحقق للمنتجين في هذه الصناعات أرباح قدرية.

(2) **التضخم الرأسمالي:** وهو التضخم الذي ينشأ نتيجة لزيادة قيمة السلع الاستثمارية على نفقة إنتاجها، مما يؤدي إلى شيوع أرباح قدرية في صناعة سلع الاستثمار.

ثالثا. على أساس حدة الضغط التضخمي: يميز الاقتصاديون بين نوعين من التضخم هما:

(1) **التضخم الجامح:** عادة يحدث هذا النوع من التضخم في بدايات مرحلة الانتعاش أو مرحلة الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، أو في الفترات التي تعقب الحروب، لذلك يعتبر هذا النوع من التضخم أسوأ أنواع التضخم، حيث يفقد الناس الثقة في النظام الاقتصادي<sup>3</sup>.

(2) **التضخم الزاحف:** يحدث التضخم الزاحف عندما يحصل الارتفاع في الأسعار على امتداد فترة طويلة من الزمن، وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا وهذا الشكل من التضخم كان قد ترافق مع النمو السريع الذي شهدته البلدان الصناعية عقب الحرب العالمية الثانية، حيث تميز فيها ارتفاع الأسعار بالديمومة والاستقرار النسبي، ويعتبر هذا النوع على أنه أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين، إذ يرون أنه غير ضار ويعد الاقتصاد عن حالة الجمود، إلا أنه قد يكون خطيرا إذا استمر الارتفاع في الأسعار لفترة طويلة<sup>4</sup>.

❖ **التوازن بين كمية النقود وكمية الإنتاج:** يندرج تحت هذا المعيار كل من<sup>5</sup>:

(1) **تضخم جذب الطلب:** ينتج هذا النوع من التضخم عند زيادة الطلب الكلي مقارنة بالطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي، وفي هذه الحالة تؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي إلى الارتفاع في الأسعار بدلا من ارتفاع الناتج الحقيقي.

(2) **تضخم جذب التكلفة:** يقصد به ارتفاع أسعار خدمات عناصر الإنتاج بنسبة أكبر من ارتفاع إنتاجيتهم الحدية.

(3) **التضخم المستورد:** يعبر عن الزيادة المتسارعة في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة، ويظهر هذا النوع من التضخم في الاقتصاديات النامية كونها أكثر انفتاحا على العالم الخارجي واعتمادها الكبير على السلع المستوردة.

❖ **الظواهر الجغرافية والطبيعية:** تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بحدوث ظواهر جغرافية، وطبيعية وقد لا يكون لها صفة الدوام، أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل: التضخم الطبيعي (الاستثنائي)، والتضخم الدوري (الحركي)<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 41.

<sup>3</sup> نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود والتضخم الاقتصادي إلى أين؟، مكتبة الوفاء القانونية الإسكندرية، ط 1، 2010، ص 133.

<sup>4</sup> سام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية دار المنهل، لبنان، 2000، ص 446.

<sup>5</sup> بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصري، دار المنهل، بيروت، ط 1، 2006، ص 103.

<sup>6</sup> غازي حسين عناية، المرجع السابق، ص 56.

1. **التضخم الطبيعي (الاستثنائي):** وهو تضخم غير اعتيادي ينشأ نتيجة لظروف طبيعية حاصلة: كالتضخم الحاصل نتيجة الزلازل والبراكين، أو انتشار الأوبئة والأمراض، أو انفجار ثورة من الثروات كحافز سياسي لخلق بوادر تضخمية، أو بسبب الحروب. فهذه الظروف الطبيعية وغيرها قد تكون حافزا لبدء ظهور الاتجاهات التضخمية، واستفحالها بفضل العوامل الأخرى، فأتى الحروب يمر الاقتصاد بثالث مراحل هي: فترة الاستعداد للحرب، فترة الحرب نفسها، وفترة ما بعد الحرب.

- **فترة الاستعداد للحرب:** حيث تتميز هذه الفترة بتزايد الإنفاق العام لتهيئة البلاد للحرب والقيام بالمشاريع الحربية على حساب المشاريع المدنية، مما يؤدي إلى انخفاض الناتج من السلع المدنية كالسلع الاستهلاكية والغذائية، مما يترتب عنه ارتفاع في الأسعار وتتميز هذه الفترة كذلك بانخفاض الاستيراد لعدم توفر العملة الأجنبية، وضعف الادخار، وفرض الحماية الجمركية ..... الخ، كما حصل في ألمانيا في بداية الحرب العالمية الثانية.
- **فترة الحرب نفسها:** حيث تتميز هذه الفترة بقلّة الأيدي العاملة، ضعف الإنتاج، وظهور البوادر التضامنية بين أفراد المجتمع، حيث تنتشر الأفكار الاجتماعية، التضامنية، الوطنية، وغيرها من الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الحاصلة بسبب الحرب، حيث يقال أن عدم شدة ارتفاع الأسعار في بريطانيا أثناء الحرب العالمية الثانية كان بسبب النظام، وتضامن الطبقة العاملة مع الإجراءات الحكومية المتخذة، ومنها تجميد الأجور.
- **فترة ما بعد الحرب:** تعتبر امتدادا لفترة الحرب نفسها، حيث يصعب مكافحة التضخم وارتفاعات الأسعار في بداية هذه الفترة.

2. **التضخم الحركي (الدوري):** وهذا التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، حيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية.

❖ **اختلاف النظم الاقتصادية والاجتماعية:** فطبيعة القوى التضخمية تتمثل بخاصية واحدة ومتشابهة مهما تعددت النظم الاقتصادية والاجتماعية، فاختلال التناسب والتوازن ما بين العرض والطلب هو سبب ظهور هذه الاتجاهات التضخمية كمؤشر من مؤشرات شدة الضغط التضخمي المتفشي. على أن ذلك لا يعني أن الاتجاهات التضخمية واحدة وذات خصائص متشابهة، فالاتجاهات التضخمية في الأنظمة الرأسمالية إنما تتجلى بارتفاع مستمر في المستويات العامة للأسعار بينما تتجلى هذه الاتجاهات التضخمية في الأنظمة الاشتراكية بتناقص مستمر في المخزون السلعي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> غازي حسين عناية، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، 2006، ص 56.

## خلاصة الفصل

تم في هذا الفصل التطرق إلى الإطار النظري للدراسة، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :

- تعتبر السياستين المالية والنقدية من أهم السياسات لمعالجة التضخم، وذلك من خلال توفرهما على أدوات فعالة مثل سياسة الإنفاق العام والضرائب بالنسبة للسياسة المالية، وسعر إعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة والاحتياطي القانوني بالنسبة للسياسة النقدية؛
- يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالا كبيرا في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية و يتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة النفقات، ومنه يعتبر ظاهرة سعرية و يفسره من خلال نتائجها المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار؛
- سياسة استهداف التضخم عبارة عن اطار للسياسة النقدية يعمل البنك المركزي من خلالها على تحقيق معدلات تضخم منخفضة في المدى القصير والمتوسط، والمحافظة على استقرار الأسعار في الآجال الطويلة، ويتمثل الإستهداف في الإعلان الصريح عن معدل أو مجال يسمح فيه بتغيير معدلات التضخم الفعلية؛
- تعاني الدول النامية من بينها الجزائر جملة من العقبات تحول دون النجاح في تطبيق سياسة استهداف التضخم، فهي تتميز بارتفاع معدلات التضخم و تذبذبها بشكل كبير، وضعف أنظمة المعلومات المتوفرة التي تمثل الركيزة الأساسية في بناء النماذج القياسية المساعدة على التنبؤ بمعدل التضخم، وكذلك عدم فاعلية الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية نتيجة لصغر حجم السوق المالية والنقدية وانعدام عمقها، فضلا عن حجم التداخل بين السياستين المالية والنقدية، بالإضافة إلى عدم تمتع البنوك المركزية بالإستقلالية الكافية والمرونة المطلوبة في خدمة الأهداف المتضاربة.

# الفصل الثاني

الدراسة القياسية لاثـر

العرض النقدي على المستوى

العام للأسعار في الجزائر

## مقدمة الفصل:

بعد أن تعرضنا في الفصل الأول من هذا البحث الى أهم المفاهيم والجوانب المتعلقة بالمتغيرات التي سيتم استخدامها في هذه الدراسة والمتمثلة في العرض النقدي والتضخم، سنحاول في هذا الفصل دراسة العرض النقدي والتضخم في الجزائر لذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى:

- المبحث الأول: تأثير كمية النقود والتضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية؛
- المبحث الثاني: الإطار النظري للاقتصاد القياسي؛
- وأخيرا بناء نموذج قياسي لأثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2022).

## المبحث الاول: تأثير كل من كمية النقود والتضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية

### المطلب الأول: تأثير كمية النقود على الإقتصاد الجزائري

شهدت الجزائر تحولات كبيرة في سياسات النقدية لمواكبة التطورات الحاصلة في اقتصادها المحلي من جهة، والتحول نحو العالم الخارجي من جهة أخرى، خاصة في ظل تبنيتها الانفتاح الاقتصادي الذي تزامن مع انخفاض أسعار النفط، على هذا الأساس، يمكن القول بأن الجزائر عرفت تغيرات جذرية في سياسات النقدية مع مطلع سنة 1990 .

**أولاً: السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000:** عرفت الجزائر مع مطلع 1990 انخفاضا في قيمة عملتها الوطنية، سمح بارتفاع معدل التضخم و ارتفاع تكلفة الواردات، ما أدى إلى ارتفاع عجز الميزانية، ونظرا لهذه الأوضاع، أصبح بنك الجزائر بموجب قانون النقد والقرض مؤسسة مستقلة مهمتها الرئيسية تتمثل في إدارة السياسة النقدية والنظام البنكي، وفي ظل برامج التصحيح الهيكلي تم الاتفاق على مجموعة من الإجراءات كان أهمها:

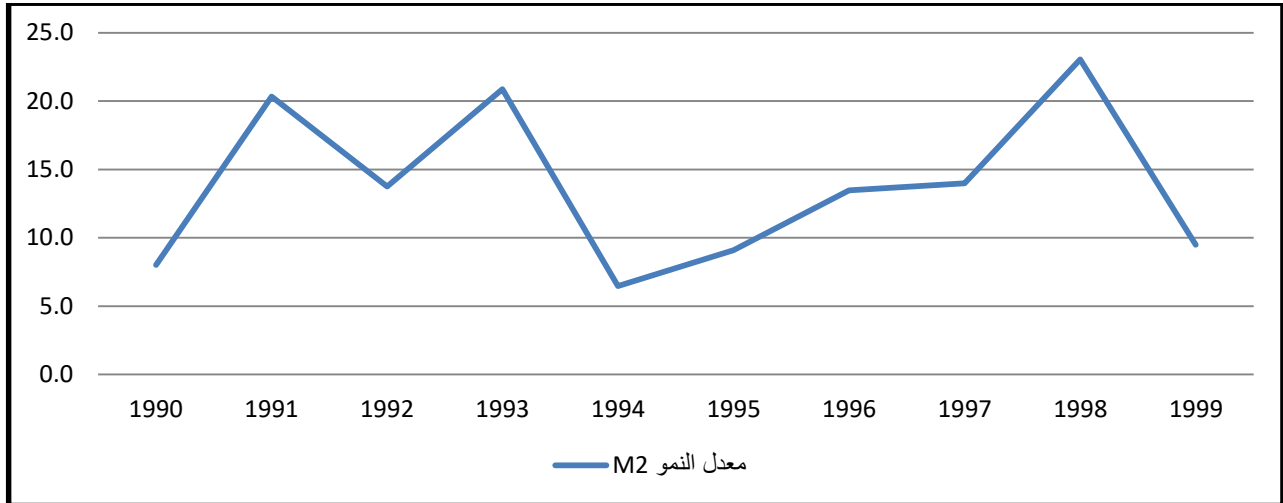
- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف قدره 20
- رفع معدل إعادة الخصم إلى 5,11% عام 1991 بعدما كان 7% عام 1989 .
- إنشاء سوق ما بين البنوك كجزء من السوق النقدي.
- تقليص الزيادة في الكتلة النقدية من 21% عام 1993 إلى 14% عام 1994 .
- وضع سقف لمعدل هامش ربح البنوك التجارية قدره 5% سجلت سنة 1995 ارتفاع في المعدل السنوي للتضخم بلغ 78,29%، لكنه انخفض إلى 7,18% عام 1996، ثم ليصل إلى 7,5% عام 1997، ويرجع هذا الانخفاض الكبير للتضخم إلى اعتماد الحكومة على برنامج التعديل الهيكلي والاعتماد على آلية السوق، بالإضافة إلى رفع معدل الفائدة وفرض احتياطي اجباري 5.2% نلاحظ من الشكل رقم (01) أن معدل الكتلة النقدية قد بلغ مستوى قياسي وصل إلى أكثر من 31% عام 1992، لكنه انخفض إلى أقل من 15% عام 1994، وهذا ما ساهم في بلوغ معدلات التضخم لمستويات قياسية، خاصة في سنة 1995، غير أن اعتماد الحكومة الجزائرية على مجموعة من الاجراءات المتخذة والمذكورة سابقا، انخفض معدل الكتلة النقدية الذي ساهم في انخفاض معدل التضخم. وعليه، فإن محاولة السلطات النقدية في الجزائر كان لها دور في تخفيض معدلات التضخم بشكل جزئي، لأن هذه المرحلة تميزت بانخفاض سعر النفط الذي انعكس سلبا على النمو والتضخم، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي. وقد تم التحكم في معدل التضخم الذي لم يتجاوز 64.2% عام 1999 بفضل برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994، وبرنامج التعديل الهيكلي لعام 1996 ثم عام 1998 .

### الجدول رقم (01): تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
معدل النمو M <sub>2</sub>	8,02	20,33	13,76	20,87	6,47	9,09	13,48	13,99	23,05	9,5

المصدر: احصائيات البنك الدولي

الشكل رقم (01): تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-1999)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (01).

ثانيا: السياسة النقدية في الجزائر 2000-2014 : عرفت الجزائر خلال المرحلة (2000-2014) توسعا نقديا غير مسبوق، بسبب المستويات المرتفعة التي شهدتها أسعار النفط التي سمحت بزيادة كبيرة وغير مسبوق في صافي الموجودات الخارجية، حيث شهدت المؤسسات المصرفية فائضا في السيولة.

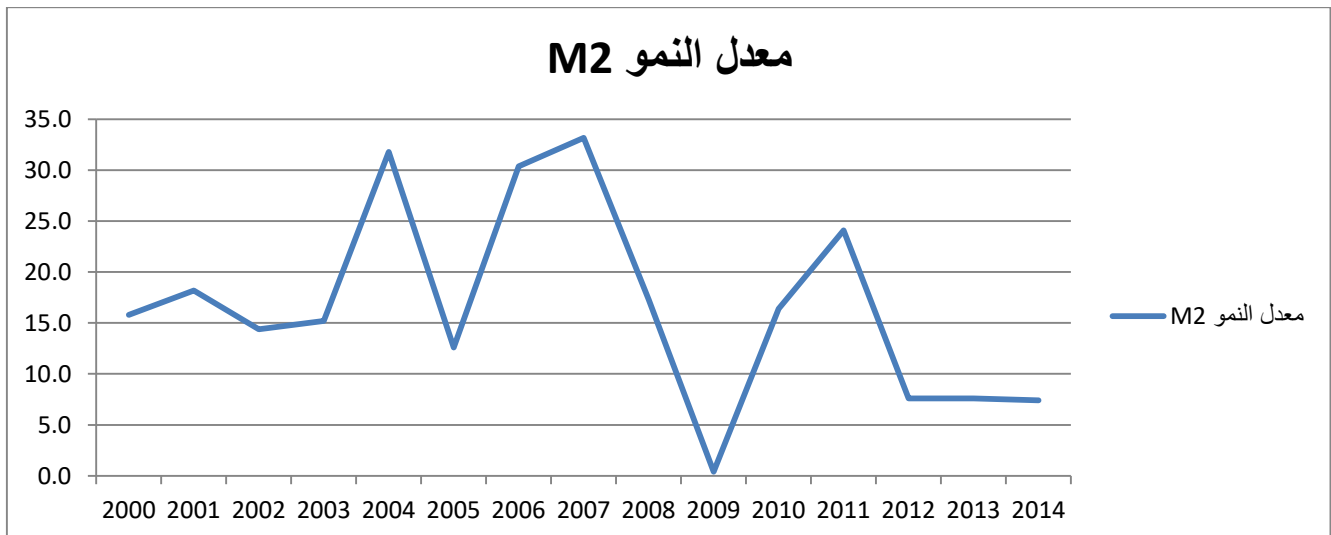
نلاحظ من الشكل رقم (02) أن معدل الكتلة النقدية في عام 2001 قد بلغ أعلى مستوى له وصل إلى 54%، وهذا راجع إلى الزيادة الصافية في الأرصدة الخارجية وبرنامج الانعاش الاقتصادي. كما شهدت الفترة (2010-2014) نموا في الكتلة النقدية نتيجة تطبيق البرنامج الخماسي لدعم النمو. وسجلت الكتلة النقدية أدنى مستوى لها بلغ أقل من 5% عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية، لتعاود ارتفاعها بعد ذلك لكن بوتيرة أقل مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية.

الجدول رقم (02): تطور تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل النمو M <sub>2</sub>	15,8	18,2	14,4	15,2	31,8	12,6	30,4	33,2	17,3	0,4	16,4	24,1	7,6	7,6	7,4

المصدر: احصائيات البنك الدولي 2021.

الشكل رقم (02): تطور تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (02).

ثالثا: السياسة النقدية في الجزائر 2015-2020

تختلف هذه الفترة اختلافا جوهريا عن الفترة السابقة، كون أن أسعار النفط العالمية قد عرفت تراجعا ملحوظا منذ جوان 2014، نتج عنه عجز في الرصيد الاجمالي لميزان المدفوعات، وهذا ما انعكس على معدل نمو الكتلة النقدية والتي بلغت أقل من 0.3% عام 2015 بعدما كانت تتجاوز 14.42% عام 2014، وأمام هذا الانخفاض في السيولة النقدية اضطر بنك الجزائر إلى تغيير جذري في سياسته النقدية لإعادة تمويل الجهاز المصرفي، نذكر من أهمها:

- تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري من 12% إلى 8% في عام 2016.
- التخفيض التدريجي لعتبات الامتصاص والغاء تسعيرة عمليات تسهيلة الايداع، الأمر الذي شجع البنوك على طرح فوائضها من الموارد لدى السوق النقدية ما بين البنوك.

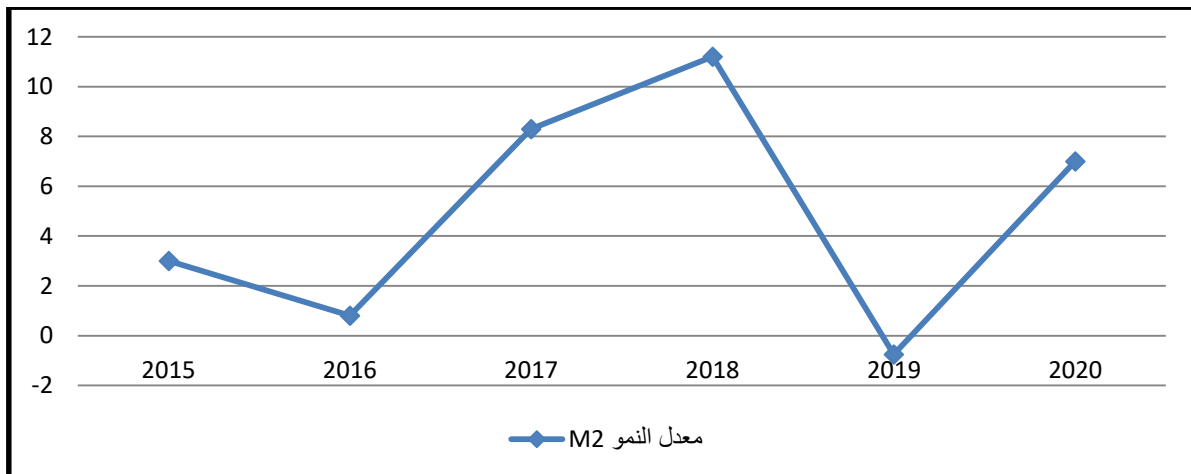
- اعادة تنشيط عمليات اعادة خصم السندات العمومية والخاصة وتخفيض معدلها من 4% إلى 3.5%.
- وقد ساهمت هذه الاجراءات في اعادة رفع معدلات نمو الكتلة النقدية في الجزائر كما يبينه الشكل رقم (03)، حيث وصلت إلى أكثر من 11% عام 2018 وأكثر من 7% عام 2020، لكنها سجلت أدنى مستوى لها عام 2019 أين بلغت -0.75%.

الجدول رقم (03) : تطور تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل النمو M <sub>2</sub>	3	0,8	8,3	11,2	-0,75	7

المصدر: البنك الدولي 2021

الشكل رقم 2: تطور تطور معدل نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2015-2020)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (03).

المطلب الثاني: تأثير التضخم على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري

تمثل الفترة الممتدة من 1990 إلى يومنا هذا فترة هامة في مسار الاقتصاد الجزائري، حيث تمثل مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق وتتميز بتحرير الأسعار. ويمكن أن نقسم تطور معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

1. تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003): من خلال الجدول رقم (04) سنحاول تحليل كيفية تغير معدل التضخم خلال الفترة (1990-2003):<sup>1</sup>

الجدول رقم (04): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2003)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	16,65	1997	5,73
1991	25,88	1998	4,95
1992	31,76	1999	2,64
1993	20,54	2000	0,344
1994	29,78	2001	4,22
1995	29,78	2002	1,41
1996	18,68	2003	4,26

المصدر: احصائيات البنك الدولي

الفترة (1990-1993): عرف التضخم خلال هذه الفترة تزايدا مستمرا حيث بدأ بمعدل 16.65% في عام 1990 ليرتفع إلى 31.67% سنة 1992، أي بزيادة قدرها 15 نقطة في مدة سنتين فقط، حيث يعتبر معدل 31.67% أكبر معدل بلغه التضخم خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2003. ويمكن تفسير هذه الزيادة بعدة عوامل أهمها:

- التوسع النقدي المتتالي خلال هذه الفترة وارتفاع معدلات السيولة؛

- تزايد حجم الطلب مع ركود في مستويات العرض.

أما خلال سنة 1993 انخفض معدل التضخم بـ 11 نقطة ليصل إلى 20.54% ويمكن إرجاع هذه النتائج إلى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالإضافة إلى استقرار مستويات الطلب الكلي.

الفترة (1994-1995): خلال هذه الفترة عاود معدل التضخم الارتفاع من جديد حيث انتقل من معدل 20.54% سنة 1993 إلى 29.04 ثم إلى 29.78% سنة 1995 ويرجع ذلك إلى عدة أسباب أهمها، التحرير الواسع لأسعار خلال هذه الفترة ورفع الدعم الحكومي عنها.

الفترة (1996-1999): خلال هذه الفترة تراجعت معدلات التضخم حيث بلغت نسبة 18.7% سنة 1996، لتستمر في التراجع بعدها وتبلغ معدل 2.64% سنة 1999، وتعود هذه النتائج الحسنة إلى تضافر عدة جهود نذكر منها:

- التحكم في السيولة الاقتصادية واعتدال وتيرة التوسع النقدي؛

- تدني حجم الائتمان المحلي خلال هذه الفترة؛

- تراجع مستوى الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة التي عرفت معدلها عاليا 29.30% سنة 1999م.

بالإضافة أيضا إلى تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والذي كان يهدف إلى استقرار الأسعار عند مستوى مماثل لما هو عليه لدى الشركاء التجاريين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> إيمان بن رزوق، أثر التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة ابن خلدون للدراسات والبحوث، المجلد الثاني، العدد الرابع، ص 808-841.

<sup>2</sup> إيمان بن رزوق، مرجع سبق ذكره، ص 819.

الفترة (2003-2000) بلغ معدل التضخم ب 0.34% سنة 2000 كأدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الإستقلال. ويمكن إرجاع هذا النخفاض إلى عدة إجراءات اتخذتها الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي، كتعديل أسعار الفائدة الحقيقية، وتقليص الموازنة العامة إلى مستويات معقولة، والصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدال من الإصدار النقدي المفرط، مما أدى إلى تراجع معدل التضخم في حدود معقولة بل وقياسية<sup>1</sup>. لكن هذا النخفاض لم يستمر طويال حيث سرعان ما عاد معدل التضخم إلى الارتفاع في سنة 2001 حيث بلغ 4.2% وتجاوز بذلك معدل التضخم المستهدف للسياسة النقدية والمحدد ب: 3% ويرجع ذلك إلى نمو المجمع النقدي M2 بنسبة 22.30% جراء نمو احتياطات الصرف، والتي تزامنت مع انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، بالإضافة أيضا إلى ارتفاع الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار جزائري خلال نفس الفترة، وأيضا إعادة رسملة البنوك التي أدت إلى وجود سيولة زائدة في الأسواق<sup>2</sup>. بعد ذلك عاد معدل التضخم للانخفاض من جديد سنة 2002 ومرد ذلك هو انخفاض معدل نمو M2 إلى 17.30%<sup>3</sup>، سنة 2003 شهدت ارتفاعا جديدا في معدل التضخم حيث بلغ 4.26% والذي يمكن إرجاعه في جزء مهم منه لنمو فائض السيولة المصرفية بمعدل 36.29% مقابل معدل 25.13% مسجلة سنة 2002، كما يلاحظ أن هذا المعدل تجاوز الرقم المستهدف للسياسة النقدية لعام 2003<sup>4</sup>.

ثانيا. تطور معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (2019-2004): سنحاول تحليل طبيعة تحركات معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2004).

#### الجدول رقم (05): تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة (2019-2004)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
2004	3,96	2012	8,89
2005	1,38	2013	3,25
2006	2,31	2014	2,90
2007	3,67	2015	4,78
2008	4,86	2016	6,40
2009	5,73	2017	5,60
2010	3,91	2018	4,3
2011	4,52	2019	1,9

المصدر: احصائيات البنك الدولي 2021.

<sup>1</sup> نفس المرجع.

<sup>2</sup> Achour Tani Yamna, «l'analyse de la croissance économique en Algérie», thèse de doctorat en sciences, université de tlemcen, Algérie, 2013/2014, p 56.

<sup>3</sup> إيمان بن رزوق، مرجع سبق ذكره، ص 819.

<sup>4</sup> نفس المرجع.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول رقم (05) أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.89% كحد أقصى في عام 2012، لكن من الواضح أيضا أنه لم ينخفض ليصل إلى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر بـ 0.34% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي<sup>1</sup>:

في سنة 2004 يعود معدل التضخم المقدر بـ 3.96% والذي يعتبر أكبر من السقف المحدد في التقرير السنوي لنفس السنة، إلى عدة عوامل منها:

تزايد معدل استهلاك العائلات بنسبة 5.4% والذي دعمه ارتفاع دخلهم المتاح، بالإضافة إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بنسبة 25%. في سنة 2005 قدر معدل التضخم بـ 1.38% أي بتراجع قدره نقطتين عما كان عليه سنة 2004 هذا التراجع يفسر بانخفاض أسعار المواد الغذائية وعودة أسعار البترول إلى مستواها الطبيعي بالإضافة أيضا إلى انخفاض معدل السيولة المصرفية إلى -39%<sup>2</sup>. وفي سنة 2006 قدر معدل التضخم بـ 2.31% ليرتفع في سنة 2007 إلى 3.67% أي أنه ارتفع وتجاوز المعدل المستهدف من طرف السياسة النقدية والمقدر بـ 3% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، وأيضا نمو السيولة النقدية من 56.7% سنة 2006 إلى 74.5% سنة 2007، بالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو النقدي 18.6% سنة 2006 إلى 24.2% سنة 2007 وكل هذه تعتبر عوامل داخلية تساعد على ارتفاع معدل التضخم<sup>3</sup>. في حين ارتفع معدل التضخم في السنة الموالية، أي في سنة 2008، إلى 4.86% أي بزيادة تفوق النقطة عما كان عليه في السنة السابقة. ولعل ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخاصة الفلاحية منها سنة 2008.

وفي سنة 2009 قفز معدل التضخم إلى 5.7% وهو ما يعتبر أعلى معدل في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين. فخلال التسع أشهر الأولى من سنة 2009 تسارعت وتيرة تغير الرقم القياسي لأسعار الإستهلاك بـ 1.5 نقطة مقارنة بنفس الفترة خلال سنة 2008، وبذلك يكون معدل التضخم قد انتقل من 4.2% في نهاية سبتمبر 2008 إلى 5.7% في نهاية سبتمبر 2009. ويرجع هذا الضغط التضخمي أساسا إلى أسعار المواد الغذائية التي وصل مؤشرها إلى 7.8% تحت تأثير الارتفاع الكبير لاسعار السلع الفلاحية الطازجة (+20.7%) المنتجة محلية<sup>4</sup>. كما يرجع هذا الارتفاع أيضا إلى التضخم المستورد الذي حدث منذ سنة 2008، حيث أن الأزمة المالية أدت إلى ارتفاع سعر صرف الأورو مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد المستوردة من الاتحاد الأوروبي، خاصة وأن 60% من واردات الجزائر هي من الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك التجاري الأول للجزائر.

وفي سنة 2010 عاود معدل التضخم الانخفاض نوعا ما ليبلغ 3.91% وهذا راجع إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، أما في سنة 2011 فقد ارتفع معدل التضخم من جديد ليبلغ 4.52% وحسب دراسة أجراها بنك الجزائر خلال هذه السنة لمحددات التضخم فقد تم التأكيد على المساهمة القوية للتوسع النقدي المقاس بالمجموع M2 في هذه الزيادة، وذلك بنسبة 63% من التضخم في حين تتوزع نسب الزيادة الباقية بين 7% بسبب تحركات أسعار الصرف، 21% بسبب التضخم المستورد، و9% بسبب ارتفاع أسعار الإنتاج الصناعي. وفي سنة 2012 ارتفع معدل التضخم بشكل كبير جدا حيث قفز بحوالي 4 نقاط

<sup>1</sup> إيمان بن رزوق، مرجع سبق ذكره، ص 820.

<sup>2</sup> المرجع نفسه.

<sup>3</sup> المرجع نفسه.

<sup>4</sup> إيمان بن رزوق، مرجع سبق ذكره، ص 822.

من 4.52% سنة 2011 إلى 8.9% سنة 2012 وهو تقريبا ضعف المعدل السابق ويفسر هذا الارتفاع أساسا بتزايد أسعار بعض المواد الغذائية الطازجة في نفس السنة، بالإضافة إلى السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الحكومة بداية من 2009م<sup>1</sup>. وفي سنة 2013 عاد معدل التضخم لانخفاض من جديد ليصل إلى 3.25%، ليواصل تباطؤه في سنة 2014 بتسجيله لمعدل 2.4%، وهو ما يمثل مكسبا للدفع نحو الاستقرار النقدي، خاصة في ظل الظرف المتميز بانخفاض إيرادات الميزانية الناتج عن انخفاض أسعار البترول. أما في سنة 2015، فقد انخفض متوسط سعر برميل النفط 109.55 دولار في السداسي الأول من 2014 إلى 58.23 دولار في السداسي الأول من 2015، أي انخفاض بنسبة 47.02%. واستمر هذا الانخفاض ليصل في أواخر سنة 2015 إلى 35 دولار للبرميل الواحد، وهو أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 والمقدر بـ 37 دولار للبرميل الواحد، واقترب السعر المرتقب من سعر تكلفة الاستخراج ما سيزيد من عجز الميزانية أكثر.

وقد كان لهذا الانخفاض الكبير في أسعار النفط ارتباط وثيق بقيمة العملة الوطنية، خاصة وأن الحكومة عمدت إلى تخفيض قيمة العملة أكثر من أجل تحقيق جباية بترولية أكبر، هذا الانخفاض في العملة من شأنه رفع معدلات التضخم، فحسب إحصائيات وزارة المالية قدر معدل التضخم لسنة 2015 بـ 4.78% أي بزيادة قدرها 1.86 نقطة عن سنة 2014. ليواصل الإرتفاع أيضا سنة 2016 ليلعب 6.4% ويبدو أن هذا التواصل في الارتفاع خلال سنتي (2015-2016) له علاقة بالتضخم المستورد، كون مؤشر أسعار استهلاك المنتجات ذات محتوى مستورد كبير لم يعرف ارتفاعا بسيطا ولم تبلغ مساهمته في التضخم الكلي إلى 21.8% كما يبدو أن ارتفاع التضخم في سنة 2016 لم يرافقه توسع في الكتلة النقدية M2، حيث وللأسفة الثانية على التوالي لم ترتفع وسائل الدفع التي يمتلكها المتعاملون غير المليون إلى بواقع 0.79% في 2016 مقابل 0.13% سنة 2015. بعد سنتين من الارتفاع المتواصل لمعدل التضخم، عاد في سنة 2017 إلى الانخفاض نوعا ما حيث قدر بـ 5.6% واستمر في الانخفاض خلال السنتين 2018-2019، وذلك بسبب سعي الدولة المستمر إلى تخفيض معدل التضخم والتحكم أكثر في الاسعار<sup>2</sup>.

### المطلب الثالث: تحليل تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

سنتطرق في هذا المطلب إلى تحليل الكتلة النقدية خلال فترة الدراسة وكذلك مقابلاتها.

أولا. تحليل الكتلة النقدية في الجزائر للفترة (1990-2016): يتكون العرض النقدي في الجزائر من المجاميع التالية<sup>3</sup>:

1. المتاحات النقدية (M1) تشمل: الأوراق النقدية والقطع النقدية، بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب والودائع الجارية في الحسابات البريدية سواء بالدينار أو بالعملة الأجنبية.
2. الكتلة النقدية (M2) وتشمل على المتاحات النقدية (M1) مضافا إليها شبه النقود المتمثلة في الودائع الأجل وودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملة الأجنبية.

<sup>1</sup> إيمان بن رزوق، مرجع سبق ذكره، ص 822.

<sup>2</sup> إيمان بن رزوق، مرجع سبق ذكره، ص 822.

<sup>3</sup> بطاهر علي، إصلاحات النظام المصرفي الجزائري وأثارها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولية في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 79.

3. سيولة الاقتصاد (M3) وتشمل الكتلة النقدية (M2) والودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط قبل أن يتحول إلى بنك تجاري متخصص في سنة 1998، أما بعد هذه السنة أصبح المجمع M2 معادلا للمجمع M3، كما اعتبرت كل ودائعه ودائع لأجل.

الجدول رقم (06): تطور هيكل الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1991-2020)

السنوات	الكتلة النقدية M2	أشبه النقود	النقود الكتابية	النقود الورقية	المناحات النقدية
1990	06(343.0	72.923	135.141	134.942	270.083
1991	415.269	90.276	167.793	157.2	324.993
1992	515.894	146.183	184.86	184.851	369.711
1993	627.426	180.522	235.594	184.851	446.904
1994	723.513	247.68	252.847	211.311	475.833
1995	799.561	280.455	269.339	22.986	519.106
1996	915.059	325.958	298.217	249.967	589.101
1997	1081.522	409.948	333.953	290.884	671.574
1998	1592.462	766.09	435.952	337.621	326.372
1999	1789.354	994.167	465.187	390.42	905.187
2000	2022.536	974.351	563.658	484.527	1048.185
2001	1473.516	235.006	661.36	577.15	1238.51
2002	2901.532	1485.191	751.653	664.688	1416.341
2003	3354.422	1724.043	849.04	781.339	1630.379
2004	3738.036	1577.456	1286.233	874.347	2160.58
2005	4157.603	1736.164	1500.475	920.964	2421.439
2006	4933.743	1766.105	2086.28	1081.358	3167.638
2007	5994.608	1761.035	2949.08	1284.493	4233.573
2008	6955.969	1991.04	3424.954	1539.975	4964.929
2009	5173.051	2228.893	3114.81	1829.348	4944.158
2010	8280.74	2524.281	3657.83	2098.629	5756.459
2011	9929.188	2787.489	4570.218	2571.481	7141.699
2012	11015	3333.6	4729.1	2952.3	7681.4
2013	11941.5	3691.7	5045.8	3204	8249.8
2014	13686.7	4083.7	5944.10	3658.9	9603
2015	13704.5	4443.3	5153.10	4108.10	9261.2
2016	13816.3	4409.3	4909.80	4497.20	9407
2017	14974.5	4708.5	5549.10	4716.90	10266
2018	16637	5232.60	6477.60	4926.80	11404.4
2019	16506.6	5531.40	5531.60	5437.60	10975.2
2020	17320.7	5718	5568.2	6034.5	11602.7

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

- تطور مكونات الكتلة النقدية في الجزائر: تتكون الكتلة النقدية في الجزائر M2 من النقود القانونية والودائع تحت الطلب والتي تمثل الكتلة النقدية بالمعنى الضيق M1 أضافه إلى اشاء النقود التي تمثل الودائع الجارية و ستحاول تحليل تطورها حيث أن:

4. **النقود القانونية:** تتكون النقود القانونية التي يتم إصدارها من طرف بنك الجزائر من النقود الورقية والقطع النقدية وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر، حيث تعتبر هذه النقود أكثر مكونات الكتلة النقدية سيولة فقد شكلت حيزا كبيرا من الكتلة النقدية خلال السنوات الأولى من الاستقلال لتترك هذه المكانة الودائع تحت الطلب وذلك لبروز الجهاز المصرفي الجزائري وتطور مداخل الأفراد التي تعتبر مصدر تلك الودائع.

أما فيما يخص حجمها فقد مستمرا اذ يقدر متوسط نمو النقود القانونية خلال الفترة 1990 - 2000 بحوالي 15.9% بينما شكلت نسبة 35,17% من سنة 2000 الدعاية 2014 ما يعني أن النقود قانونيه تشكل نسبة هامه من حجم الكتلة النقدية M2 في الاقتصاد حيث أن اقل نسبة لها من مكونات الكتلة النقدية الأخرى هي 22.2 سنة 2005 و 20.27% سنة 2007 وبمبلغ قدره 921 مليار دينار جزائري و 1301.3 مليار دينار جزائري سنتي 2005 2007 على التوالي بينما كانت في سنة 2003 و 2004 ما يقارب 781.4 و 882.4 مليار دج على التوالي، أما أعلى نسبة للنقود القانونية كمكون للكتلة النقدية فكانت سنة 1990 بنسبه فقط 39.34 و بمبلغ 134.94 مليار دينار لبدأ بعد ذلك بالانخفاض تدريجيا بدءا من سنة 1991 أي سنة بعد قانون النقد والقرض حيث لم تتجاوز بعد ذلك نسبة 0 من الكتلة النقدية وقد كانت أعلى نسبة لها بعد ذلك هي 8' سنة 2012 وتراجعت بشكل طفيف وتيرة نمو تداول النقد الورقي في 2018 بنسبة 4.5% مقابل 4.9% سنة 2017 مما جعل حصة النقود الورقية ضمن الكتلة النقدية تنقلص للسنة الثانية. التوالي لتعود للارتفاع بعد ذلك في 2019 بنسبة 10%.

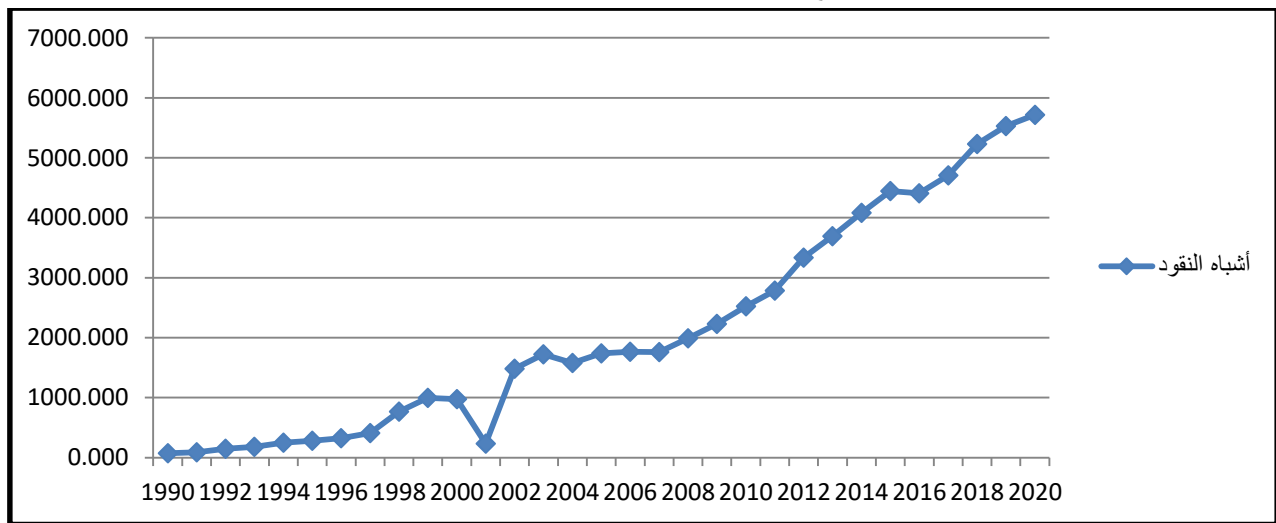
5. **الودائع تحت الطلب (النقود الكتابية):** مقارنة بالودائع لأجل تعتبر الودائع تحت الطلب أكثر سيولة نظرا لسرعة تداولها وتحولها إلى النقود القانونية لتشكل المستوى الأول للكتلة النقدية M1 وتتكون هذه الودائع من الودائع الجارية لدى البنوك التجارية الودائع الجارية لدى مراكز البريد وصناديق الادخار وودائع الأموال الخاصة في الخزينة، أما فيما يخص الودائع تحت الطلب فقد شهدت ارتفاعا مستمرا منذ سنوات الاستقلال إلى يومنا هذا، فقد كانت نسبة 39.34% سنة 1990 لترتفع بعد ذلك في سنة 1991 أي بعد قانون النقد والقرض إلى 40.5% من حجم الكتلة النقدية M2 ثم تبدأ بالانخفاض هذه النسبة إلى الكتلة النقدية بعد ذلك نتيجة الإصلاحات النقدية والمصرفية التي انتهجتها السلطات الجزائرية بداية من قانون النقد والقرن حيث مثلا شكلت نسبة الودائع تحت الطلب 30% من مجموع الكتلة النقدية سنة 2002 بما قيمتهم 751.6 مليار دينار جزائري ثم تعود قيمتها للارتفاع بعد ذلك إلى 2096.4 و 2949.1 مليار دج سنتي 2006/2007 49.19% لنفس السنتين.

فقد سجل أعلى نسبة نمو سنة 2004 و 2007 51.5% أما اقل نسبة نمو فقد شهدتها سنة 1999 ب 5.4% ولعل السبب في ذلك يعود إلى الوضع الاقتصادي والأمني الغير مستقر في تلك الفترة وأدى نسبة لها بعد ذلك سنة 2009 بن كان معدل نمو الودائع تحت الطلب سالب وبنسبة 8.96- حيث انخفضت من 3424.9 مليار دينار سنة 2008 الى 3114.8 مليار دينار سنة 2009 بانخفاض قدره 310 مليار دينار وقد ارجع تقرير البنك المركزي ذلك إلى التأثير بالأزمة الأوروبية وانتشار الذعر المصرفي لدى بعض الأفراد الاقتصاديين.

بينما شهدت سنتي 2011/2010 نسبة نمو بمعدلات 17.42% و 24.94% على التوالي بعدما كانت سالبة سنة 2009 وذلك نتيجة دفع مجموعة من مخلفات الأجور والمنح للطبقات العمالية المختلفة. أما سنتي 2013/2012 وحتى النصف الأول من 2014 فقط شهدت نوعا من الاستقرار في معدل التغير بين 4% و 7% هذا ما يوحي بتحسن مستوى الفوائد المالية لدى الأفراد نتيجة الطفرة او التحسنات التي عرفتها منظومة الأجور في السنوات الأخيرة وكذلك زيادة عدد الأشخاص الذين فتحوا حسابات على مستوى مؤسسات البريد أو البنوك الوطنية. أما خلال السنوات الأخير 2020/2019 تجددت بدايات الانخفاض نتيجة للظروف السياسية وكذلك تخوف الأفراد من إبداع أموالهم في البنوك بسبب أزمة السيولة لدى البنوك ومكاتب البريد وتفضيلهم للسيولة بدل من النقود الكتائبية.

### الودائع لأجل اشباه النقود:

الشكل رقم (04): تطور الودائع لأجل اشباه النقود في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (06).

6. الودائع لأجل أو اشباه النقود والتي تعتبر المركب الثاني في التركيب العرض النقدي أضافه الى M1 فهي بذلك عبارة عن أموال مجمدة لفترة معينة وتعطي مقابله فائدة وتتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل البنوك والودائع على أساس صندوق التوفير والاحتياط وتؤشر هذه الودائع إلى الادخار وقد بلغت نسبتها الى إجمالي الكتلة النقدية 21.7% سنة 1991 ثم 37.25% سنة 2002 لتصل 30.08% سنة 2012 اما اعلى نسبة نمو لها فكانت متفاوتة من فترة إلى أخرى حسب الاوضاع الاقتصادية فنجد أعلى نسبة نمو هي 61.9% سنة 1992 ثم 1998 أبين وصلت إلى 86.7% ويرجع هذا إلى انخفاض نسبة احتفاظ الأفراد بالسيولة النقدية في بعض الفترات وفي سنة 1999 انخفض معدل نمو الودائع لأجل إلى 15.4% أي بمقدار 118 مليار دينار مواصلا الانخفاض سنة 2000 إلى 20.3% وكان ذلك نتيجة لجوء الأفراد والمؤسسات إلى إبداع أموالهم في بنك الخليفة الذي كان أنشط البنوك في هذه الفترة أسعار الفائدة إلى حد الإغراء 17% التي كان يمنحها على الودائع وكانت النتيجة بعد حل بنك الخليفة أن معدل نمو الودائع لأجل سجلت نسبة سالبة بلغت 0.3% سنة 2007 بسبب السحوبات المتتالية على الودائع مع قلة هذه الأخيرة نتيجة الذعر الذي أصاب الأفراد في تلك الحادثة غير أن التدخل الدولة الداعية إلى إعادة الثقة في الجهاز المصرفي وعودة نمو الودائع لأجل لان وصلت إلى 19.45% سنة 2012 ومع تزامن مع ارتفاع نفقات برنامج الاستثمارات العمومية 2014/2010 لترتفع أشياء النقود مرة أخرى إلى 5235.6 مليار دج ثم 5533 مليار دينار جزائري في ديسمبر 2018/2018 على التوالي وذلك راجع لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2019/2015 والذي

خصص لهم مبالغ ضخمة<sup>1</sup> وقد عرفت هذه الودائع ارتفاعا نوعا ما إلى غاية 20 سبتمبر 2020 بما مقداره 5718 مليار دج لأنه بالمقابل قد ارتفعت الودائع تحت الطلب المتعلقة بقطاع المحروقات بشكل قوي.

- تطور مقابلات الكتلة النقدية: يرتبط تغير الكتلة النقدية بالتغيرات التي تحدث في مقابلات الكتلة النقدية (غطاء الإصدار النقدي) والتي تتغير حسب كل اقتصاد ودرجة تقدمه وعادة فان تغير حجم الكتلة النقدية يكون على أساس متطلبات الاقتصاد من النقود لأجل التداول وحركية عوامل الإنتاج. تتغير مقابلات الكتلة النقدية في الأصول والديون التي تقابلها عملية الإصدار وخلق النقود من طرف البنك المركزي<sup>2</sup>. لذلك فالتغيرات التي تطرأ على مستوى الكتلة النقدية يرجع سببها إلى صافي الأصول الخارجية (ذهب وعملة أجنبية) والقروض المقدمة إلى الخزينة.

الجدول رقم (07): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

السنوات	قروض الاقتصاد	صافي الأصول الخارجية	قروض للحكومة
1990	247,00	6,50	167,00
1991	325,85	24,28	158,97
1992	412,31	22,64	226,93
1993	220,25	19,91	527,83
1994	305,84	60,40	468,53
1995	565,64	26,30	401,58
1996	776,84	133,90	280,54
1997	741,28	350,30	423,65
1998	906,18	280,70	723,18
1999	1150,73	174,50	847,90
2000	1779,80	775,90	677,50
2001	1078,40	1310,80	569,70
2002	1266,80	1755,70	578,60
2003	1380,20	2342,60	423,40
2004	1535,00	3119,20	20,60-
2005	1779,80	4179,70	933,20-
2006	1905,40	5515,05	1304,10-
2007	2205,20	7415,50	2193,10-
2008	2615,50	10246,90	3627,30-
2009	3086,50	10885,70	3488,90-
2010	3268,10	11996,50	3392,90-
2011	3726,51	13922,41	3406,60-
2012	4287,60	14940,00	3216,40-
2013	5154,25	15225,16	3235,40-
2014	5314,00	15734,50	1992,40

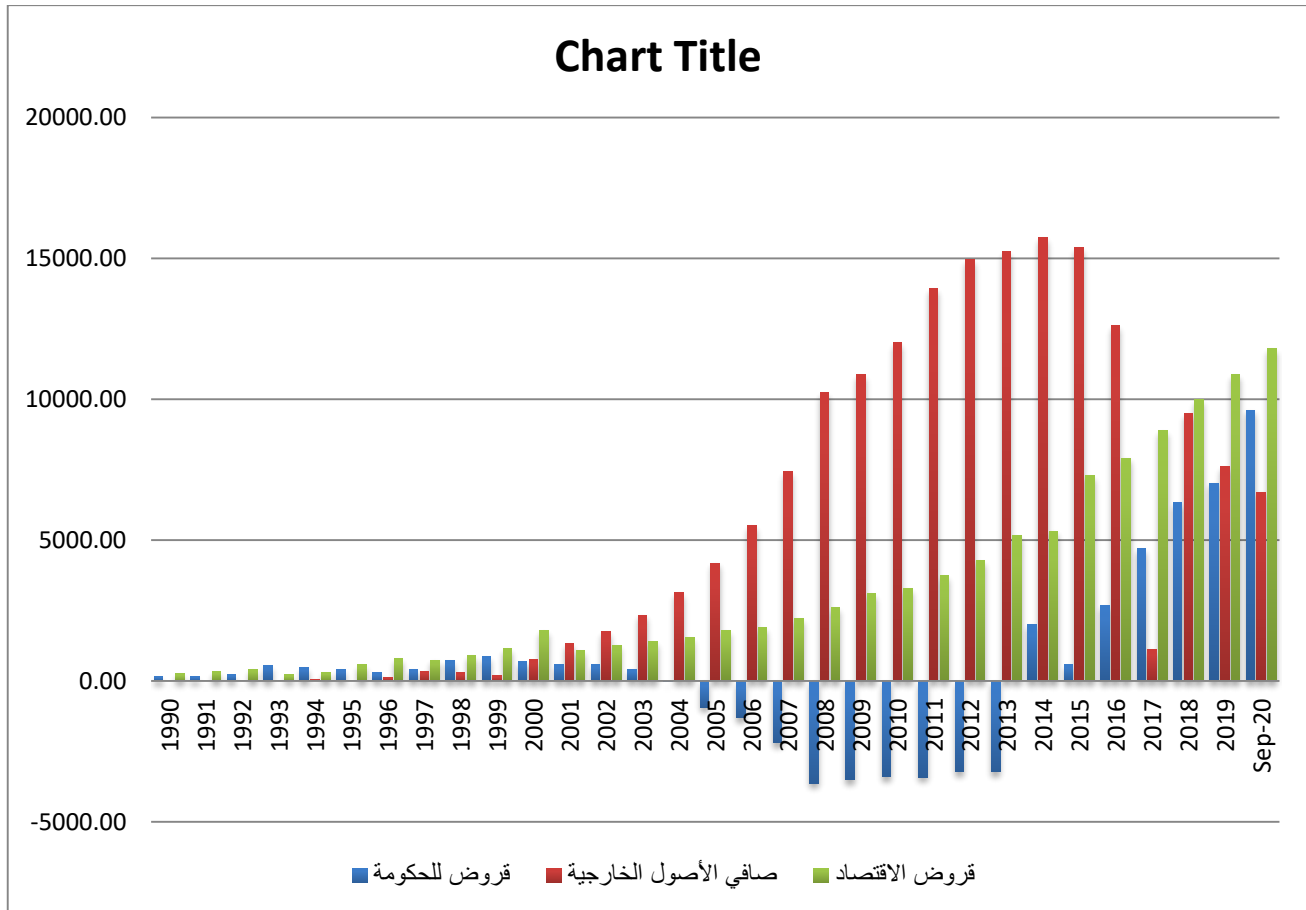
<sup>1</sup> سعودي، المرجع السابق، ص 455.

<sup>2</sup> هني، 1991، ص 13.

567,50	15375,40	7277,20	2015
2682,20	12596,00	7909,90	2016
4691,90	1127,50	8880,00	2017
6325,70	9485,60	9976,30	2018
7019,90	7598,70	10857,80	2019
9611,30	6706,50	11804,60	Sept2020

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

### التمثيل البياني رقم (05): تطور مقابلات الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (07).

**1. صافي الاصول الخارجية ذهب وعملة اجنبية:** تتمثل الأصول الخارجية في مجموعة وسائل الدفع الدولية الموجودة لدى الجهاز المصرفي منذ هبوط عملات أجنبية، مصدر هذه الأصول هو صادرات السلع والخدمات والمدادخيل الصافية لرؤوس الأموال وتحويلات الأشخاص إلى الداخل، وتطورها في الاقتصاد الوطني مرتبط أساسا بالصادرة من البترول لذلك كلما كانت اسعار النفط مرتفعة كلما ارتفعت معها الأصول الخارجية والعكس صحيح بما ان الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيراداتها البترولية التي تمثل 98% نشيد أن حجم الأصول الخارجية مرتبط ومتعلق بأسعار النفط.

نلاحظ من الشكل رقم (05) انه وبعد السقوط الحر لأسعار البترول سنة 1986 تدهورت قيمة الأصول الخارجية وسجلت في عام 1990 الأصول الخارجية 6.535 مليار دج وهذا بسبب انهيار اسعار البترول وابتداء من سنة 1991 عادت لترتفع شيء فشيء لتبلغ في نهاية هذه السنة 01.019 مليار دينار، ثم انخفضت في السنتين الموالتين 1992/1993 والتي تزامنت مع تطبيق الاتفاقيات مع الصندوق الدولي والإصلاحات التي شرعت السلطات النقدية في تطبيقها ثم ما لبثت ان ارتفعت خلال الفترة

1997/1994 حيث قدرت الموجودات ب 350.309 مليار دج وهذا راجع إلى ارتفاع أسعار البترول وكذلك تخفيض قيمة العملة الوطنية لتصبح بذلك الأصول الخارجية اهم مصدر للنمو النقدي. وقد ارتفعت هذه الأصول من 776 مليار سنة 2000 الى 1755.7 سنة 2002 إلى أن وصلت في سنة 2005 مبلغ 4179.39 مليار دج وواصلت ارتفاعها لتصل سنة 2010 إلى 11997 مليار دج بسبب ارتفاع أسعار البترول وأصبحت تعتبر من أهم مقابلات الكتلة النقدية فقد أدى ذلك إلى وضعية مميزة حيث أوضح تحليل هذه الفترة وجود تطور ملحوظ في الموجودات وأدى هذا إلى وجود فوائد نقدية كبيرة. عرف صافي الموجودات الخارجية الذي سجل 15225.16 مليار دج نهاية ديسمبر 2013 مقابل 14939.97 مليار دج سنة 2012 ارتفاعاً ضعيفاً مقارنة بالسنة السابقة وذلك ارتباطاً بالوضعية الخارجية.

حتى وان كان له دوره ضعيف في مسار الإنشاء النقدي في سنة 2013 يحتل هذا المجموع مكانة جد معتبرة في الوضعية النقدية الإجمالية على وجه الخصوص، بلغت نسبة صافي الموجودات الخارجية إلى M2 1.75 في 2013 بعد انتقالها من 0.834% في نهاية 2004 إلى 1.473% في نهاية 2008 هذا ما يؤكد أهمية وضعية الموجودات الخارجية كضمان للنقود في الاقتصاد الوطني، وقد عرف تقلصاً بنسبة 15.5% في 2018 مقابل 10.9% في 2017 أي ما يمثل تراجعاً ب 1741.8 مليار دج ويفسر هذا التقلص بانخفاض سعر صرف الدينار مقابل الدولار على الرغم من التحسن الموالي لسعر صرف الاورو مقابل الدولار (العملات التي تشكل احتياطات الصرف) ليواصل الانخفاض إلى 6705.5 مليار دج وهذا بسبب انخفاض قيمة صرف العملة الوطنية مقابل الدولار .

**2. القروض المقدمة إلى الاقتصاد الوطني:** هي القروض المقدمة من طرف البنوك إلى الأعوان الاقتصاديين غير الماليين لمواجهة احتياجاتهم، وتشمل نوعين من القروض هما :

أ. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر للبنوك التجارية لتلبية احتياجاتها من السيولة النقدية في إطار عمليات الاقتراض منها وسياسة إعادة الخصم.

ب. القروض المقدمة من طرف بنك الجزائر لصالح الاعوان الاقتصاديين باستعمال الشيكات وادوات السحب وعرفت هذه القروض تطورات كثيرة وهي كالآتي :

عرفت القروض الموجهة للاقتصاد نمو مستمرا حيث سجلت سنة 1990 حوالي 246.979 مليار دينار لتواصل الارتفاع الى 335.5 مليار دج سنة 1992 ثم عادت لتسجل انخفاضا سنة 1993 إلى 220.249 مليار دج وهذا راجع للأوضاع الاقتصادية الحرجة في تلك الفترة، ومع تحسن الأوضاع الاقتصادية عادت لترتفع مرة أخرى خلال الفترة 1999/2002 وذلك راجع لزيادة أهمية النشاط الاستثماري، كما ساعدت السيولة المفرطة لدى البنوك سنة 2002 من انتقال القروض إلى الاقتصاد من 1266.799 مليار دج سنة 2002 إلى 3086.545 مليار دج سنة 2009 ولتعرف بعد ذلك معدلات نمو مستقرة سنة 2010 و 2011 على التوالي لتواصل الارتفاع وتبلغ خلال السنتين 2015 و 2016 مستوى 7277.2 و 7980.2 على التوالي وذلك بسبب الطلب على القروض المصرفية بالإضافة إلى التسهيلات الائتمانية لبعض البنوك وتحت اثر تزايد مستحقات بنك الجزائر على الخزينة العمومية ارتفعت سنة 2017 إلى 8880.9 مليار دينار، وواصلت الارتفاع خلال سنة 2018 لتصل إلى أعلى مستوى لها 11804.6 مليار دج في سبتمبر 2020.

لقد عرفت الألفية الجديدة نموا متزايدا للكتلة النقدية التي انتقلت من 2022.5 مليار دينار جزائري عام 2000 الى 2473 مليار دج عام 2001 بنسبة نمو تقدر ب 22.3% ويعزى ذلك الى الزيادة في الأرصدة الخارجية والانطلاق في تنفيذ

برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له مبلغ يقدر بحوالي 7 مليارات دولار أي حوالي 525 مليار دج<sup>1</sup> لمدة متوسطة تمتد الى ثلاث سنوات من أفريل 2001 الى أفريل 2004، بالإضافة الى ارتفاع حجم القروض المقدمة للاقتصاد الوطني، والتي وصلت الى 68% من إجمالي الديون الداخلية حيث بلغت 107.72 مليار دج موزعة منها حوالي 74 مليار دج قروض للقطاع العام والباقي للقطاع الخاص، وفي سنة 2002 بلغت الكتلة النقدية 2901.5 مليار دج بنسبة قدرها 17.3% مقارنة بسنة 2001 ويرجع هذا الى ارتفاع قيمة الأرصدة الخارجية الصافية من 1310.8 مليار دج الى 1755.7 مليار دج سنة 2002 بنسبة نمو تقدر بحوالي 34%.

أما في سنة 2009 فقد بلغ معدل نمو الكتلة النقدية أدنى مستوى له بمبلغ 7173.1 مليار دج وبمعدل نمو قدره 3.1% مقارنة مع 2008 وهذا بسبب التأثير بالأزمة الاقتصادية العالمية وانخفاض معدل زيادة الأصول الخارجية وكذلك انخفاض الودائع تحت الطلب، أما في سنة 2010 ارتفع معدل نمو الكتلة النقدية بنسبة 15.4% وهذا ما يمثل قيمة 8280.7 مليار دج وهذا بعدما سجل أدنى معدل في الكتلة النقدية في الألفية الجديدة يقدر بـ 3.1% بقيمة 7137.1 مليار دج وهذا سنة 2009، يفسر هذا بارتفاع الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن احتياطات الصرف واحتياطات الذهب<sup>2</sup>، بالإضافة الى مباشرة تنفيذ برنامج التنمية المستدامة التي تمتد على مدار أربع سنوات من 2009 الى 2014، والذي خصص له مبلغ قدره حوالي 238 مليار دولار، ولكن ما يلاحظ أن هناك نمو بطيء في الكتلة النقدية في السنتين الأخيرتين من فترة الدراسة قدرت بـ 0.30% في عام 2015 و 1.76% في عام 2016 ويعود هذا الى تدهور أسعار البترول وبداية بوادر دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة مالية.

## ثانيا. تحليل تطور معدلات التضخم خلال الفترة 1991-2017

### الجدول رقم (08): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)

السنوات	معدل التضخم	السنوات	معدل التضخم
1990	16,7	2004	4
1991	25,9	2005	1,4
1992	31,7	2006	2,3
1993	20,5	2007	3,7
1994	29	2008	4,9
1995	29,8	2009	5,7
1996	18,7	2010	3,9
1997	5,7	2011	4,5
1998	5	2012	8,9
1999	2,6	2013	3,3
2000	0,3	2014	3

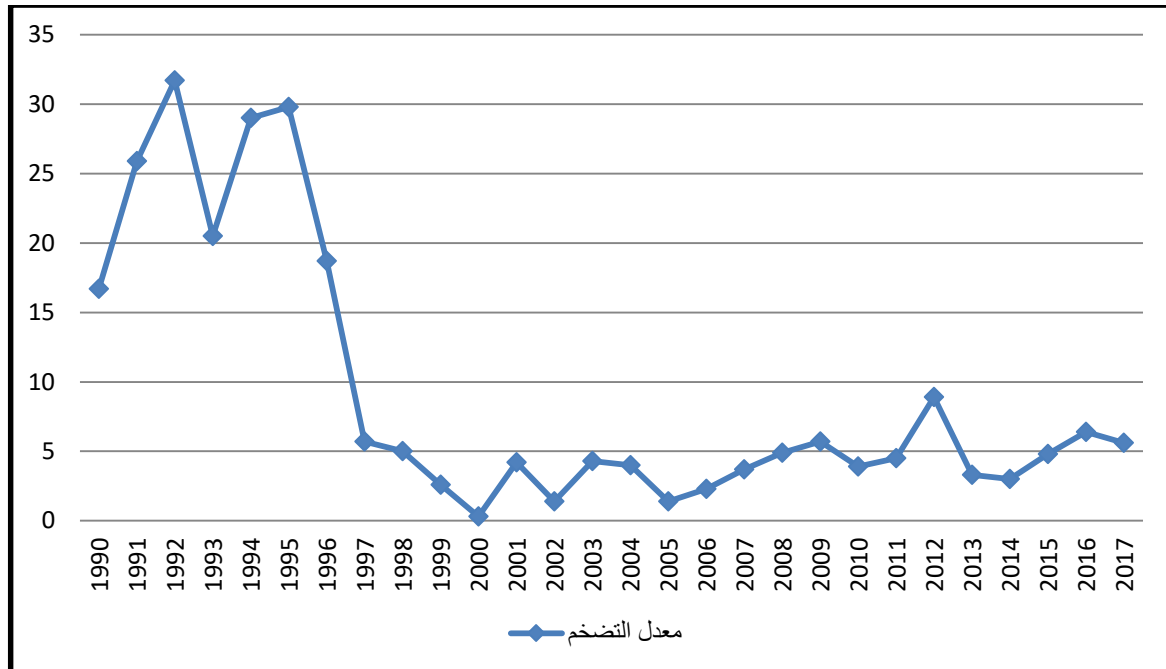
<sup>1</sup> مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 20، 2019، ص 217-230.

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص 217-230.

4,8	2015	4,2	2001
6,4	2016	1,4	2002
5,6	2017	4,3	2003

المصدر: احصائيات البنك الدولي 2021.

الشكل رقم (05): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (08).

شهدت الجزائر قبل سنوات 1991 وضعية اقتصادية جد سيئة نتيجة لأسعار البترول التي سجلت فيها عجزا كبيرا في ميزان مدفوعاتها، ولتغطية هذا العجز لم تكن الدولة الجزائرية لديها سوى اللجوء الى صندوق النقد الدولي لطلب المساعدة، وبعد تحول اقتصاد الجزائر نحو اقتصاد السوق استدعى منها الأمر تحرير الاسعار بشكل تدريجي لتحديد وفق إليات العرض والطلب في السوق، مما ادى منطقيا الى ارتفاع الاسعار وبالتالي ظهور الضغوط التضخمية وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول والشكل السابقين، حيث يمكن تقسيم هذه الفترة بالاعتماد على ارتفاع وانخفاض معدلات التضخم خلالها كما يلي:

**1. الفترة من 1991-1995:** شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-1995) مستويات مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه من قبل، حيث أخذت في الارتفاع من 17.6% سنة 1991 الى 31.7% سنة 1992 كأقصى معدل تضخم سجل على طول فترة الدراسة، الذي عادت أسبابه لكون السلطات قامت بدعم النشاط الاقتصادي باتباع سياسة مالية توسعية، وبذلك حدوث عجز في ميزانية الدولة، ولتغطية هذا العجز لا بد من الاصدار النقدي وهذا ما سبب في تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع الكتلة النقدية الى حوالي 23.9%، كما عرفت سنة 1993 انخفاض في معدل التضخم الى 20.54% ويرجع السبب في ذلك الى انخفاض وتيرة التوسع النقدي بالاضافة الى استقرار مستويات الطلب الكلي<sup>1</sup>، كما عرف معدل التضخم ارتفاع آخر سنتي 1994 و 1995 بمعدل 29% و 29.8% على التوالي، بداية تطبيق برنامج

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011، ص 66-67.

الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية، فلهذا يمكن القول أن نظام الاسعار كان أهم منبع للتضخم خلال هذه الفترة، بحيث أدت هذه السياسة الى زيادة المسار التضخمي في الجزائري، حيث عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال عرض طلبى وطلب مزاييد باستمرار مما أدى لارتفاع الاسعار الذي تزايد بشدة منذ 1991، بالإضافة الى رفع الدعم عن السلع المحددة في اطار اتفاق لاستعداد الانتمائي الثالث (أفريل 1994).

**2. الفترة من 1996-2000:** عرفت هذه الفترة انخفاض واضح في معدلات التضخم مقارنة بالفترة السابقة إذ سجل معدل تغير وسطي قدره 10.35% والسبب في ذلك يعود الى نجاح برنامج الاصلاح بداعية من عام 1996 الذي كان هدفه الاساسي هو الحد من ارتفاع معدلات التضخم الى المستوى الذي يسمح باستقرار الاسعار والحد من توسع نمو الكتلة النقدية<sup>1</sup>، حيث بلغ معدل التضخم 18.7% عام 1996 فراح هذا المعدل يتراجع بصورة متواصلة ليقصر على معدل 2.6% سنة 1999، واستمرار التضخم في الارتفاع إذ قدر سنة 2000 ب 3% كأدنى مستوى على طول فترة الدراسة وبهذه النسبة للتضخم أصبحت الجزائر من الدول الشريكة الأكثر أهمية حتى وإن كان يجب المزيد من الجهود حتى تصبح من الدول ذات التضخم المنعدم.

وتعود هذه النتائج الحسنة الى تضافر عدة اجراءات تمت في إطار السياسة النقدية الإنكماشية المتمثلة فيما يلي:

6. انتهاج الدولة لسياسات مالية ونقدية تقييمية بغية تقليص الطلب على السلع والخدمات؛
7. تخفيض المداخيل لا سيما الأجور من خلال إتباع سياسة دخول متشددة؛
8. تقليص الموازنة العامة الى مستويات معقولة والصرامة في تسيير الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الاصدار النقدي المفرط؛
9. تحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة برفعها الى مستويات قياسية.

**3. الفترة من 2000-2017:** نلاحظ من خلال إحصائيات هذه الفترة التي تتميز بالسياسة التوسعية المطبقة في ظل إنعاش أسعار النفط خلال الفترة 2000-2011، أن معدل التضخم لم يتجاوز 8.9% كحد أقصى وذلك سنة 2012، لكن من الواقع أنه لم ينخفض ليصل الى الحد الذي بلغه سنة 2000 والمقدر ب 0.3% ويمكننا تحليل تحركات معدلات التضخم خلال هذه الفترة كما يلي:

سنة 2001 سجل ارتفاعا في معدل التضخم مقارنة بالسنة السابقة، حيث بلغ في هذه السنة 4.2% ويفسر هذا الارتفاع الى زيادة نمو الكتلة النقدية M2 الذي بلغ 22.2% بسبب زيادة الأرصدة النقدية والصادفة الناجم عن تحسن أسعار البترول والانطلاق في تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2002-2004.

ويعود كذلك هذه الارتفاع في معدل التضخم الى ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي تشكل نسبة كبيرة في تشكيلة مؤشر الأسعار وأن الاسعار العالمية لهذه المواد قد ارتفعت بشكل ملحوظ في نفس السنة إذ جاء كخلاصة للتقرير السنوي لبنك الجزائر 2003 كما يلي: إن الهدف النهائي للسياسة النقدية، إذ هو المحافظة على إستقرار الأسعار الذي يفهم منه زيادة محصورة في الارقام القياسية لأسعار الاستهلاك.

<sup>1</sup> ناويس أسماء، "أثر سياسة الانفاق العام على معدلات التضخم في الجزائر"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2013/2014، ص 60-61.

ثم شهدت سنة 2003 ارتفاع في معدل التضخم 4.3% ويفسر هذا الارتفاع باستمرارية السيولة المفرطة في السوق النقدية بالإضافة الى حركة هيكل الطلب على العملة لوسائل الدفع الفورية مثل العملة الانشائية والودائع عند الطلب مع ميل أكثر أهمية نحو الودائع عند الطلب.

ابتداء من سنة 2004 الى غاية 2011 عرفت معدلات التضخم تذبذبا بين الارتفاع في بعض السنوات والانخفاض في سنوات أخرى، حيث بلغت 1.8% سنة 2006 وصلت الى 5.7% سنة 2009 وذلك يعود الى الأموال الكبيرة التي خصصت لتنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي وبرامج دعم النمو، وكذل ارتفاع الاجور دون زيادة مقابلة للإنتاجية وكذلك ارتفاع اسعار السلع المستوردة وخصوصا المواد الغذائية (التضخم المستورد)، إضافة الى ذلك التغيرات في احتساعات الصرف نتيجة تغير في اسعار البترول.

كما سجل معدل التضخم أعلى مستوى بمعدل 8.9% سنة 2012 مقارنة بسنة 2011 التي سجلت معدل 4.5% وهو تقريبا ضعف المعدل السابق وبذلك فهو قد تجاوز المعدل المستهدف على المدى المتوسط، فإن المنهج الاستشرافي للسياسة النقدية بإدارة بنك الجزائر قد دعم عودة معدل التضخم ابتداء من سنة 2013 نحو الهدف الذي حدده مجلس النقد والقرض (4%)، تميزت السنتين الأخيرتين بتراجع في التضخم مسجلتين 3.3% و 3% على التوالي، ليصير بذلك التحكم في التضخم فعليا ويساهم في الاستقرار النقدي والمالي.

ان انخفاض سعر النفط الذي وصل في نهاية 2015 حوالي 35 دولار للبرميل أي أقل من السعر المرجعي المبرمج في قانون المالية 2016 (37 دولار للبرميل) ولم تكن الزيادات في الاسعار، لا سيما السلع الاستهلاكية غير الغذائية التي جرت التضخم متناسبة مع تغيرات هذه المحددات بالفعل:

- ✓ عرفت الكتلة النقدية في 2015 و2016 شبه استقرار ولم ترتفع خلال 2017؛
- ✓ كانت الزيادة في الضريبة على القيمة المضافة جد متواضعة.

## المبحث الثاني: الاطار النظري للاقتصاد القياسي

### المطلب الاول: تعريف وأهداف الاقتصاد القياسي

يمكن استخدام أساليب الاقتصاد القياسي في المجالات الاقتصادية التي لا علاقة لها بتوقعات الاقتصاد الكلي على سبيل المثال، سوف ننظر في أثر إنفاق المدرسة عن أداء الطالب في مجال التعليم . وبالإضافة إلى ذلك، سوف نتعلم كيفية استخدام أساليب الاقتصاد القياسي للتنبؤ بالسلاسل الزمنية الاقتصادية.

**1. تعريف الاقتصاد القياسي<sup>1</sup>:** لقد استخدم لفظ اقتصاد قياسي لأول مرة سنة 1926م، ويعود الفضل في ذلك للاقتصادي Frisch Ranger ويهتم الاقتصاد القياسي بقياس العلاقة بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الرسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتنبؤ بالقيم المستقبلية للظاهرة موضوع البحث.

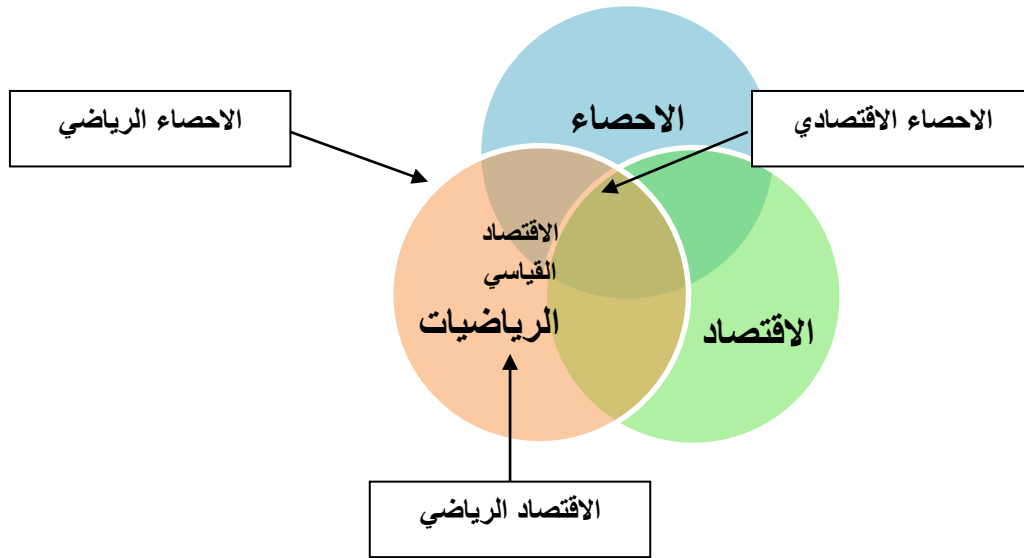
كما يركز الاقتصاد القياسي في التطبيق على النظرية الاقتصادية ، الاقتصاد الرياضي والأساليب الإحصائية، حيث عرفه جونستن بأنه علم يهتم بتقييم واختبار المعلمات للنموذج الاقتصادي، كما حدده سامويلسون: بأنه فرع من علوم الاقتصاد يبحث في التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الحقيقية مستعينا بتطور النظرية الاقتصادية والطرق الإحصائية . اما الكتاب العرب فعرفه عصام عزيز شريف بأنه فرع من فروع علم الاقتصاد يستخدم التحليل الكمي للظواهر الاقتصادية الواقعية المبنية على الاساس التماسك بين النظرية والمشاهدة متخذاً لذلك اساليب استقراء ملائمة.

يرى العالم Maurice Allais الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد سنة 1988، بأن غاية القياس الاقتصادي في دراسة الوسائل الاقتصادية على المستويين النظري والتطبيقي بنفس المنطق البناء المطبق في العلوم الفيزيائية وباستعمال نفس الطرق الكمية من رياضيات وإحصاء سواء كان ذلك على المستوى النظري أو على المستوى التطبيقي. وفي الاخير يمكن تعريفه بأنه: تطبيق الطرق الرياضية والإحصائية لتحليل البيانات الاقتصادية بهدف إعطاء محتوى رقمي للنظريات الاقتصادية للتأكد من صحة تلك النظريات.

فمن خلال مجمل التعاريف السابقة تلاحظ ان الاقتصاد القياسي يركز على علاقته بالعلوم الأخرى وهي: الاحصاء ، النظرية الاقتصادية والاقتصاد الرياضي اما الاحصاء فهو يمدنا بالاساليب وطرق القياس كالارتباط والاختار بالاضافة الى البيانات الواقعية المبوبة في جداول اما النظرية الاقتصادية فهي تحدد لنا نوع العلاقة الاقتصادية المراد دراستها من خلال الفروض المقدمة والمفسرة التي تقدمها، وفيما يخص الاقتصاد الرياضي فهو يصيغ لنا هذه العلاقات في صورة معادلات رياضية قابلة للقياس، ولكن لا يمكن القول بان الاقتصاد القياسي ليس له صفة مستقلة عن هذه الفروع بل هو فرع متميز عن كل واحد منها. ان الاقتصاد القياسي يدعو إلى توحيد العلاقة بين القياس والنظرية في علم الاقتصاد، فالنظرية دون قياس تعتم فقط كفرع من المنطق، و يمكن أن يكون لها قيمة محدودة في تحليل المشاكل الاقتصادية الحقيقية. و أيضا فإن القياس بدون نظرية، سوف يكون حالي و مجرد من الإطار اللازم لتفسير الملاحظات الإحصائية ومن غير المرجح أن يؤدي إلى تفسير مقنع لكيفية تفاعل القوى الاقتصادية مع بعضها البعض.

<sup>1</sup> مطبوعة جامعية في الاقتصاد القياسي، محاضرات وأمثلة، اقتصاد كمي، جامعة أكلي محمد اولحاج، بويرة، الجزائر، 2016، ص 09.

الشكل رقم (07): الاقتصاد القياسي وعلاقته بالعلوم الأخرى



المصدر: من إعداد الطلبة

**2. نظرية واهداف الاقتصاد القياسي<sup>1</sup>:** تتميز مهمة نظرية الاقتصاد القياسي أساسا في قياس العلاقات وتكييفها مع مميزات الظواهر الاقتصادية التي يمكن إخضاعها إلى التجربة المخبرية وذلك بتطبيق أدوات إحصائية طورت لملائمتها، بهدف تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في إطار دراسة علمية دقيقة. حيث يمكن إيجاز أهم أهدافه فيما يلي :

**1.2. بناء نموذج قياسي:** ان السلوك الاقتصادي المبني اساسا على النظرية الاقتصادية يمكننا من بناء نموذج اقتصادي بشكل يمكن اختباره حيث هناك العديد من الطرق لبناء النموذج القياسي انطلاقا من النموذج الاقتصادي، حيث يجب أن تختار الشكل المناسب، وهذا لا يتم الا بالتحقق من ملائمة النموذج لصحة النظريات من خلال التوصل إلى نتائج وادلة عملية وعلمية ليتم بعدها لتحديد البناء للمتغيرات العشوائية .

**2.2. تقدير واختبار هذه النماذج** باستخدام البيانات المشاهدة، والتطرق الى المتغيرات العشوائية في النموذج التي يجب ان لا تتعدى حدا معيناً يحدده الباحث عن طريق تقييم الوزن الاقتصادي له .

**3.2 استخدام تلك النماذج للتنبؤ و رسم السياسات الاقتصادية** الأغراض التحليل ، فالقدرة التنبؤية الخاضعة للاقتصاد لا تكون مبنية على الحدس والخبرة فقط وإنما تكون على اسس كمية وعلاقات رياضية انطلاقا من سلوك اقتصادي سابق للظاهرة الاقتصادية ومن ذلك رسم السياسة الاقتصادية واتخاذ القرارات من خلال الحصول على التقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية والتي يمكن استخدامها فيما بعد في اتخاذ القرارات فكل هذا سوف يساعد الحكومات وكذا اصحاب المؤسسات في اتخاذ القرارات المناسبة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 10.

## المطلب الثاني: مراحل بناء النموذج القياسي<sup>1</sup>

يتم بناء النموذج القياسي من خلال عدد من المراحل يمكن ايجازها في عدد من المراحل الاساسية وهي تعيين النموذج أو مرحلة وضع الفروض ، ومن ثم تقدير معلمات النموذج او مرحلة اختبار الفروض ، ثم تأتي مرحلة تقييم للمعلمات المقدرة للنموذج ، واخيرا" تأتي مرحلة اختبار مقدرة النموذج على التنبؤ .

### 1. بناء وتوصيف النموذج IDENTIFICATION: يقصد بتوصيف او تعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية

محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معاملتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، فالنظرية الاقتصادية نفيذ في وضع الهيكل النظري للنموذج والتي هي مجموعة مبادئ متفق عليها لشرح أو تفسير ظاهرة اقتصادية؛ وأما الرياضيات فلصياغة هذه النظرية في إطار رياضي في شكل معادلات، إضافة إلى العمليات الرياضية المختلفة في البحث في خصائص النموذج، أما الإحصاء فيتم من خلاله استغلال المعطيات الميدانية وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

- تحديد متغيرات النموذج

- تحديد الشكل الرياضي للنموذج

- تحديد القيم والشارات المسبقة للمعالم.

ويتم توضيح هذه الخطوات كالآتي :

#### أ- تحديد متغيرات النموذج

يمكن للباحث ان يعدد المتغيرات التي يتضمنها النموذج عند دراسته لظاهرة اقتصادية معينة من خلال عدة مصادر

1. مصادر النظرية الاقتصادية

2. المعلومات المتاحة عن دراسات قياسية سابقة

3. المعلومات المتاحة عن الظاهرة بوجه خاص.

ولكن وعلي الرغم من ذلك فإنه يمكن بوجه عام ادراج جميع المتغيرات التفسيرية التي تؤثر علي الظاهرة محل البحث في النموذج وذلك لصعوبات كثيرة اهمها عدم توافر بيانات عن بعض المتغيرات او الصعوبة القياس ولذلك عادة ما يتم الاقتصار فقط على عدد منها وهي المتغيرات الأكثر اهمية.

وحسب التقسيمات العلمية السائدة يتسم تقسيم متغيرات النماذج الى نوعين من المتغيرات :

#### 1- متغيرات داخلية Endogenous Variables: وهي المتغيرات التي تتحدد اختلافاتها عن طريق النموذج

الاقتصادي قيد البحث بمعنى ان اختلافات المتغيرات الداخلية تتحدد بعد معرفة قيم معالم النموذج وقيم المتغيرات الأخرى.

#### 2- متغيرات محددة مسبقا Predetermined Variables: وهي متغيرات تتحدد قيمها بعوامل خارجة عن

النموذج وتنقسم الي نوعين:

✓ متغيرات خارجية ( Exogenous Variables )

✓ متغيرات ذات فترة ابطاء ( lagged Variables ) مثل الدخل القومي في الفترة السابقة.

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 11.

- ب- تحديد الشكل الرياضي للنموذج : يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يتضمنها هذا النموذج فقد تكون معادلة واحدة او عدد من المعادلات) ودرجة خطية النموذج (فقد يكون نموذج خطي او غير خطي) ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون متجانسة او غير متجانسة من درجة معينة، فالنظرية الاقتصادية لا توضح الشكل الرياضي.
- ج- الاشارات المسبقة للمعلومات : وفي هذه الخطوة يتم تحديد توقعات نظرية مسبقة عن اشارة وحجم معلومات النموذج بناء على ما تقدمه النظرية الاقتصادية او المصادر السابقة من معلومات . وهنا نميز بين عدة نماذج اقتصادية قياسية:

جدول رقم (09): مختلف الصيغ للنماذج الاقتصادية

نوع الصيغة	الصيغة غير الخطية	الصيغة الخطية	الميل $\frac{\Delta}{\Delta x}$	الاثر النسبي $\frac{\Delta y/y}{\Delta x/x}$
الصيغة الخطية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 X$	$\beta_1$	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة العكسية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 \frac{1}{X}$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{X^2}\right)$	$-\beta_1 \left(\frac{1}{Xy}\right)$
الصيغة التربيعية	...	$Y = \beta_0 + \beta_1 X + \beta_2 X^2$	$\beta_1 + 2\beta_2 X$	$(\beta_1 + 2\beta_2 X) \left(\frac{y}{x}\right)$
الصيغة اللوغارتمية المزدوجة	$Y = \beta_0 + X^{\beta_1}$	$\ln Y = \ln \beta_0 + \beta_1 \ln X$	$\beta_1 \left(\frac{y}{x}\right)$	$\beta_1$
الصيغة نصف اللوغارتمية	$e^Y = e^{\beta_0} X^{\beta_1}$	$Y = \beta_0 + \beta_1 \ln x$	$\beta_1 \left(\frac{1}{x}\right)$	$\beta_1 \left(\frac{1}{y}\right)$
الصيغة الأسية	$Y = e^{\beta_0 + \beta_1 x}$	$\ln y = \beta_0 + \beta_1 X$	$\beta_1 e^{\beta_0 + \beta_1 X}$	$\beta_1 X$

المصدر: أموري كاظم الحسناوي، طرق القياس الاقتصادي، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص 60.

2. جمع البيانات و تقدير معالم النموذج **ESTIMATION**<sup>1</sup> : في هذه المرحلة يتم جمع البيانات المتعلقة بالظاهرة الاقتصادية (المشكلة) بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين، يبدأ الباحث القياسي في الحصول على التقديرات الكمية للمعالم وتسمى هذه المرحلة باختبار الفروض ويعتبر هذا التقدير عمل في يتطلب الامام الكامل من الباحث القياسي بكافة أساليب التحليل القياسي حيث يتم معالجة للمعلومات المتوفرة عن المجتمع وعن العينة اىضاً رياضياً وإحصائياً وذلك بتقدير معالم النموذج، وأثناء هذه المرحلة نقوم بما يلي:
- أولاً: تجميع البيانات من المتغيرات التي يحتويها النموذج.

ثانياً: تحليل ومعالجة البيانات

ثالثاً: اختيار طريقة القياس الملائمة، من بين الطرق الممكن استخدامها في عملية التقدير، ومنها: طريقة المعادلة الواحدة أو طريقة المعادلات الآنية.

- اولاً : تجميع البيانات الحصانية المتغيرات النموذج: يتعين على الباحث قبل القيام بتقدير النموذج أن يقوم بجمع البيانات عن متغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، وتعتبر هذه المرحلة من أهم مراحل العمل القياسي، فإذا توافرت فيها الموضوعية والدقة والبعد عن الاخطاء انعكس ذلك في دقة التحليل وصحة النتائج التي يحصل عليها الباحث وفي هذه المرحلة يتم تحديد كل من:
- مصادر جمع البيانات**: يتم عملية جمع البيانات من المصادر الاحصائية والتي تصنف إلى مصدرين أساسين هما المصادر الأولية (التاريخية) وهي البيانات التي تقوم بأعدادها ونشرها بعض الجهات والهيئات المحلية والمركزية حكومية أو غير حكومية، والمصادر الثانوية وهي البيانات التي يتم نشرها من الجهات المشار إليها في المصادر الأولية وذلك إذا تم اقتباسها عن طريق جهات أخرى .

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 13.

ثم المصادر الميدانية يتم اعدادها عن طريق الدراسة الميدانية وذلك بتصميم صحيفة استبيان وفق الشروط العلمية حيث يقوم الملل باعداد مجموعة من الاسئلة حول أبعاد المتغيرات المختلفة مجال الاهتمام.

### أنواع البيانات:

- (أ) **بيانات سلسلة زمنية (Time Series Data)** : تحتوي السلسلة الزمنية علي عدد من المشاهدات المتغير ما عند نقاط زمنية مختلفة ومن الامثلة علي ذلك مشاهدات التضخم خلال الفترة (1985 - 2015).
- (ب) **بيانات مقطعية (Gross section Data)** : ويوضح هذا النوع البيانات المشاهدات التي يأخذها متغير ما بالنسبة لمفردات عينة عند نقطة زمنية معينة مثال لذلك البيانات الخاصة بدخول عينة من المستهلكين عند نقطة زمنية معينة.
- (ج) **بيانات سلسلة قطاعية (Cross Series Data)** : وهي تحتوي علي مزيج من بيانات السلسلة الزمنية والبيانات المقطعية ومثال بيانات عن دخول عينة من الافراد عبر فترة زمنية معينة .
- (د) **بيانات تجريبية (Experiment Data)**: وهي البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال إجراء بعض التجارب ومن أمثلة ذلك تلك التي في محلات السوبر ماركت لمعرفة اثر تغير سعر سلعة ما علي الكميات المطلوبة منها.

**حل مشاكل التجميع:** تنشأ مشاكل التجميع عندما يحتاج الباحث لاستخدام متغيرات تجميعية في الدالة عمل القياس مثل الناتج القومي والاستهلاك النهائي للافراد وعملية التجميع قد تتم على أكثر من مستوى، فهناك التجميع على مستوى الافراد مثال لذلك الدخل القومي فمن المشاكل التي تواجه الباحث اختلاف محتوى الدخل من فرد لآخر فهناك الدخل العين وهناك الدخل القدي ، وأيضا هناك التجميع على مستوى السلع حيث تواجهنا التجانس واختلاف الاوزان ، كما ان التجميع، قد يتم على مستوى الفترات الزمنية، وبالطبع يتعين على الباحث ان يتأكد من حل مشاكل التجميع قبل ان يبدأ في عملية تقدير المعلمات .

**ثانيا : تحليل ومعالجة البيانات:** تعتمد دقة التقديرات بشكل أساسي علي حجم وطبيعة هذه الاخطاء ولذلك لا بد من تحسين دقة قياس متغيرات النموذج وذلك عن طريق التحليل الأولي للبيانات وخاصة إذ اكانت بيانات السلسلة الزمنية معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها . ولذلك فان التحليل الأولي للبيانات يشتمل على:

**1. اختبار سكون واستقرار السلسلة:**تعتبر اولى خطوات التحليل القياسي هو التحليل الأولي للبيانات، وخاصة اذا كانت بيانات السلسلة الزمنية، اذ ان معظم الدراسات القياسية تعتمد عليها ، وقد اوضحت عدد من الدراسات التطبيقية منها على سبيل المثال دراسة Nelson and Polsser 1989 ودراسة Stock and Watson 1989 أن اغلب السلاسل الزمنية غير مستقرة في مستوياتها (غير ساكنة) أي انها تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) ويادى وجود جذر الوحدة الى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، لذا لا بد من التأكد من سلامة البيانات بأجراء اختبارات سكون السلاسل الزمنية .

وحيث ان جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين المتغيرات فإن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية ان حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري واسقاط هذا الفرض يؤدي الى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي ، ومن اهم هذه لاختبارات اختبار ديكي فولر البسيط (Dickey-Fuller 1979)، اعتبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-1981) Fuller) اعتبار فيليس برون (1988 Perron and Phillips).

2. تحليل التكامل المشترك : على الرغم من أن عدم استقرار بيانات السلاسل الزمنية يمثل مشكلة في التحليل والاستدلال الاحصائي حيث يمكن ان تقود الى نتائج رافعة ، الا أن (Engle Granger 1987) قد وجد ان بيانات السلاسل الزمنية غير المستقرة يمكن ان تقود إلى نتائج احصائية غير زائفة اذا كانت البيانات غير الساكنة درجة التكامل بينها واحدة. وهذا يعنى ان السلاسل الزمنية موضع الدراسة لها علاقة توازنية في الاجل الطويل على الرغم من اختلالها في الاجل القصير. ويلاحظ ان الدراسات التطبيقية في مجال التكامل المشترك قد تطورت من خلال اتجاهين رئيسيين:

- اختبارات تعتمد على البواقي المتحصلة من جراء انحدار التكامل المشترك مثال (Engle-Granger 1987).
- اختبارات تعتمد على نظام متجه الانحدار الذاتي (Vector Auto Regression) (VAR) مثال ذلك: (Juselius, 1990) and (Johnson 1988,1989).

ثالثا: اختيار طرق القياس الملائمة: يوجد هنالك عدة طرق قياسي، يمكن استخدامها في تقدير قيم المعالم ويمكن تصنيفها إلى نوعين:

النوع الأول: طرق المعادلة الواحدة (Techniques Single Equation) وهي تطبق على كل معادلة من معادلات النموذج على حدة وتحد من أهمها:

- طريقة المربعات الصغرى (OLS).
- طريقة المربعات الصغرى الغير مباشرة (ILS).
- طريقة المربعات الصغرى بمرحلتين (SLS2).
- طرق التقدير المختلط.
- طريقة المتغيرات المساعدة.

النوع الثاني: طريقة المعادلات الآتية: The Simultaneous Equation Techniques: وتطبق هذه الطرق علي مجموعة المعادلات في النموذج وتحسد من أهمها :

- طريقة المربعات الصغرى بثلاث مراحل (SLS3)
- طريقة الامكان الاعظم (LH)

ونتناول بشيء من الشرح والتوضيح في هذا الفصل طريقتين من كل نوع وهما طريقة المربعات الصغرى وطريقة الامكانية العظمى

3. مرحلة الاختبار وتقييم معاملات النموذج **VALIDATION**<sup>1</sup>: في هذه المرحلة قد يواجه الباحث عدة مشاكل منها مشكلة عدم ثبات التباين او التغاير، أو الارتباط الذاتي او التعدد الخطي، وعلى الباحث في هذه الحالة ان يعالج هذه المشاكل قبل البدء في عملية التقييم. وبعدها يقوم بتقييم للمعاملات المقدره، أي تحديد ما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، وما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية وهذا بالاعتماد على المعايير التالية:

- المعايير الاقتصادية: تتعلق بحجم وإشارة المعلمات المقدره فاذا كانت حجم وإشارة المعلمات لا تتوافق والنظرية الاقتصادية كان هذا سبب كافي في رفض النموذج وهي تعتمد في ذلك على منطق معين ، فإذا جاءت المعلمات المقدره على عكس ما تقرره النظرية مسبقا فأن هذا يكون مبررا لرفض هذه المعلمات المقدره ما لم يوجد من المبررات المنطقية القوية ما يؤدي

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 16.

للتسليم بصحة التقديرات ورفض ما تقرره النظرية ، وفي هذه الحالة يجب عرض هذه المبررات بوضوح ، وبالرغم من ذلك فإنه في بعض الحالات يأتي اختلاف المعلمات المقدرة عما تقرره النظرية مسبقا نتيجة لقصور في البيانات المستخدمة في تقدير النموذج .

○ **المعايير الإحصائية:** تعتبر هذه المعايير من المعايير المهمة في دراسة قياس العلاقات الاقتصادية وذلك للتعرف على معنوية التقديرات ومدى مع منطوق النظرية الاقتصادية وتمثيلها للمجتمع الذي تنتمي اليه ، ويطلق عليها اختبارات الدرجة الأولى تهدف الى اختبار جودة التوفيق و مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بالمعلمات، وتنقسم المعايير الإحصائية الي نوعين من الاختبارات :

- اختبارات جودة التوفيق.

- اختبارات المعنوية.

أ- **اختبار جودة التوفيق:** هو مقياس للمقدرة التفسيرية للنموذج حيث يعكس هذا الاختبار درجة الانحرافات بين القيم المقدرة والقيم المشاهدة، ويوضح انه كلما زادت الحرافات القيم المقدرة عن القيم المشاهدة للمتغير التابع كلما قلت جودة التوفيق وبالتالي الحفاض المقدرة التفسيرية للنموذج اي زادت النسبة غير المفسرة والعكس صحيح، ويتم ذلك باستخدام معامل التحديد  $R^2$  وكلما ارتفعت قيمة معامل التحديد كلما كان ذلك دليل على قوة العلاقة والعكس هو الصحيح. ولكن نجد دائما من عيوب معامل التحديد انه يبالغ في حقيقة تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، ولذلك تم استخدام معامل التحديد المعدل  $Adjusted R^2$  لعلاج ذلك وهو مرجحا فقط بدرجات الحرية للخطأ ولذلك عادة ما يكون معامل التحديد للمعدل اقل من أو يساوى معامل التحديد .

ب- **اختبارات المعنوية:** بعد تقدير قيم المعالم من بيانات العينة لابد من اختبار إلى أي مدى يمكن الاعتماد عليها كأساس حيد للوصول للمعلمات المجتمع وسوف يتم ذلك من خلال اختبار مدى ملاءمتها الإحصائية باستخدام اختبارات المعنوية ويوجد هناك ثلاثة اختبارات يمكن استخدامها لهذا الغرض وهي :

1- اختبار ستودنت T-test

2- اختبار التوزيع الطبيعي Z - Z-test

3- اختبار فيشر F - F-test

عندما نختبر المعلمات المقدرة بصورة مستقلة باستخدام اختبار t او Z ويتضح أنها معنوية ففي الغالب عند اختبار معنويتها مجتمعة باستخدام اختبار F سوف تكون معنوية إحصائيا، وقد يثبت كذلك اختبار معنوية المعلمات المقدرة بصفة مستقلة. خلال اختارة أو إن كل واحدة منهما غير معنوية ولكن عند اختبار معنوية الانحدار ككل من خلال اختبار F يثبت انه معنوي إحصائيا ويحدث ذلك عاليا عندما تكون المتغيرات التفسيرية مرتبطة ارتباطا قويا فيما بينهما ، قد يحدث في بعض الحالات أن تكون كل معلمة مقدرة لها معنوية إحصائية عند اختبارها بصفة مستقلة ولكن يثبت من اختبار معادلة الانحدار ككل أنها ليست لها معنوية احصائية.

○ **المعايير القياسية:** كما يطلق عليها كذلك باختبارات التشخيص في الدراسات القياسية الاخرى حيث تهدف هذه المعايير أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة مع الواقع، ومنها: اختبارات الارتباط الذاتي. اختبارات التعدد الخطي واختبارات ثبات تباين الخطأ.

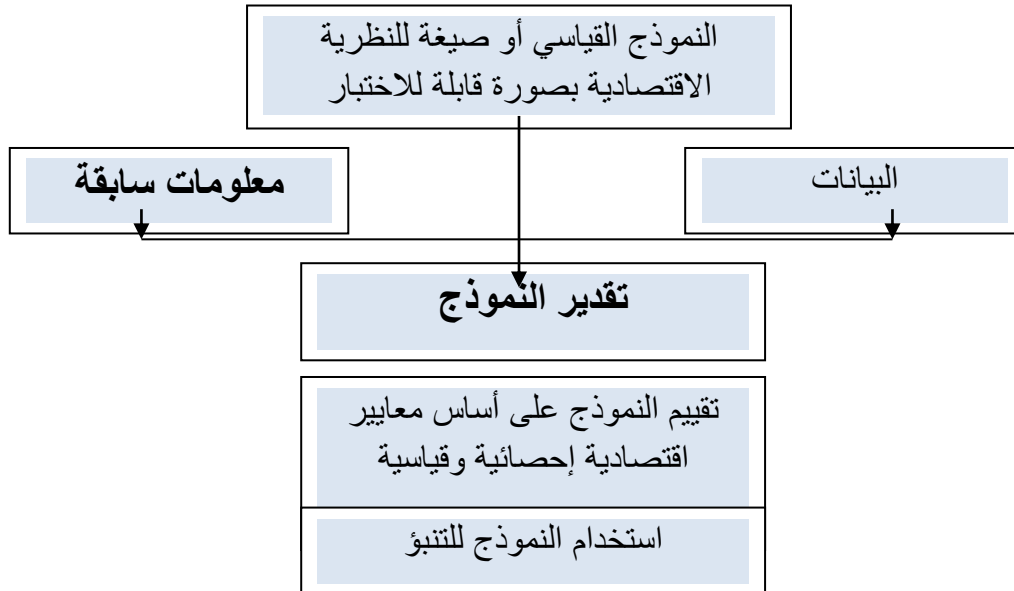
يعتمد التوقع على النموذج الناتج عن عملية التقدير، وهو يعني الحصول على المستويات المستقبلية للظاهرة المدروسة، وذلك يتم بإحلال قيم مفترضة محل المتغيرات التفسيرية في النموذج، ثم حساب قيمة الظاهرة في الفترة المستقبلية وعادة ما تعطى هذه القيمة المستقبلية في شكل قيمة وسطى ضمن مجال معين . وتقوم عملية التوقع على الفروض التالية:

✓ النموذج المعتمد يطابق الواقع إلى حد كبير .

✓ الظروف والشروط العامة المحيطة بالظاهرة المدروسة تبقى على حالها في الفترة المستقبلية .

4. **مرحلة التطبيق والتنبؤ للنموذج<sup>1</sup>**: وتمثل هذه المرحلة الاخيرة من مراحل النهجية البحث في الاقتصاد القياسي ويتم التنبؤ بالقيم المستقبلية للمتغير التابع على اساس القيم المستقبلية للمتغير (او المتغيرات) المستقلة. ولكن قبل استخدام النموذج المقدر في التنبؤ يجب التأكد من جودة الاداء العام للنموذج المقدر وبعدئذ يتم التطبيق النتائج التي تم التوصل اليها على الواقع واستخدامها في عملية التنبؤ، لغرض رسم السياسات واتخاذ القرار. وفي الاخير يمكن تلخيص هذه المراحل في الشكل الآتي:

الشكل رقم (08): مراحل بناء النموذج الاقتصادي القياسي



المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على الشرح السابق.

• **تقديم النماذج الاقتصادية:** إن العلاقات الاقتصادية التي تحددها النظرية الاقتصادية والتي يمكن قياسها هي في الغالب علاقات سببية مضافا اليها مجموعة من معادلات ونماذج الاقتصادية لا فائدة من تقديرها، كالمعادلات التعريفية ، السلوكية، التوازنية والنماذج التطابقية:

أ- **المعادلات التعريفية:** وهي معادلات لا تصف ولا تحدد سلوك اقتصادي معين بل تعرض علاقة معينة بين متغيرات اقتصادية

$$Y = C + I \quad \text{مثل:}$$

حيث Y يمثل الدخل، C : يمثل الاستهلاك، I : يمثل الاستثمار.

ب- **النماذج الاقتصادية السلوكية:** التي تهدف إلى تفسير وتوصيف بالاضافة الى تحليل الظواهر الاقتصادية وفقا للنظرية الاقتصادية في الماضي الحاضر والمستقبل مثل :

$$Q = \alpha + \beta P + u$$

<sup>1</sup> نفس المرجع السابق، ص 18.

حيث  $Q$  الكمية المطلوبة،  $P$  يمثل السعر، وهي تمثل المتغيرات المشاهدة ،  $u$  متغير عشوائي، و  $\alpha$ ،  $\beta$  معالم النموذج.  
**ج- النماذج التوازنية:** وهي نماذج مبنية على اساس شروط معينة لتوازن ظاهرة او ظواهر معينة كتساوي الاستثمار والادخار، أو العرض يساوي الطلب:

$$I = S$$

$$D = 0$$

**د-المعادلات التتابعية:** وهي نماذج تسيير إلى تطابق الجانبين مثل تطابق الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة وعرض النقد مع الطلب عليه كما تسمى هذه النماذج بالمعادلات الهيكلية لأنها تربط المتغيرات ضمن هيكل اقتصادي معين .  
 وماستركز عليه في هذا البحث هو دراسة النماذج ذات العلاقات السببية وهي ابراز ظاهرة اقتصادية تكون سببا في وجود ظاهرة اقتصادية أخرى، حيث تكون هي محور الاهتمام في عملية القياس الاقتصادي، ومن أنواع النماذج الاقتصادية النموذج الاخدار الخطي البسيط، ونموذج الاخدار الجعلي المتعدد.

### المطلب الثالث: انواع النماذج الاقتصادية<sup>1</sup>

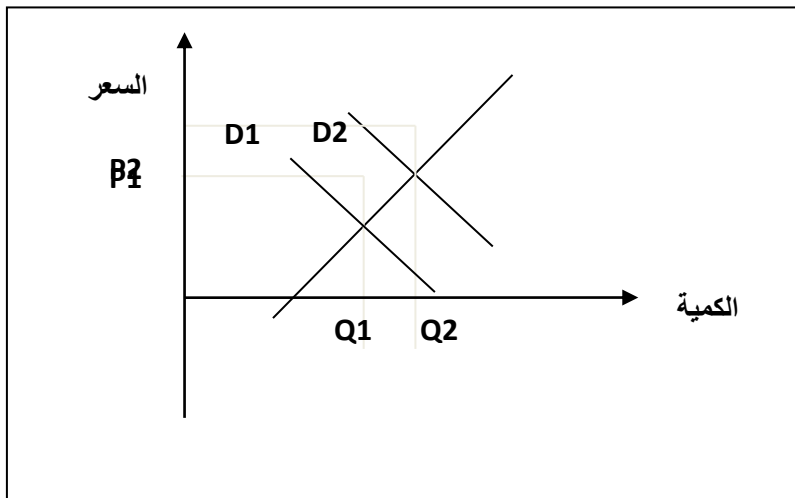
هناك تقسيمات كثيرة للنماذج تعتمد على معايير مختلفة يمكن تلخيصها على النحو التالي:

**1. حسب معيار الصياغة:** يمكن تقسيمها إلى نماذج لفظية / منطقية، نماذج هندسية، نماذج خبرية، إضافة إلى النماذج القياسية.

**1-1- النماذج اللفظية (المنطقية):** وهي تشير إلى استخدام الأسلوب اللفظي القائم على المنطق لشرح ظاهرة معينة، ومن ابرز الأمثلة التي وردت في الأدب الاقتصادي على ذلك فكرة "اليد الخفية" التي قدمها ادم سميث في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، أو ما يعرف الآن بـ " نموذج السعر".

**1-2- النماذج الهندسية:** وهي تلك النماذج التي يتم التعبير عنها في صورة أشكال هندسية، من أبرز الأمثلة على ذلك ما هو معروف به " نموذج السوق" والذي هو صياغة هندسية لنموذج اليد الخفية.

الشكل رقم (09): النموذج الهندسي للسوق



<sup>1</sup> طهراوي: دروس ومحاضرات في نمذجة الظواهر الاقتصادية: اقتصاد كمي، البويرة، الجزائر، 2020، ص 17.

**1-3-** **النماذج الجبرية (النظرية):** يتمثل النموذج الجوي في عدد من المعادلات الرياضية أو بما معادلة واحدة تضم عدد من المتغيرات يوجد بينها علاقات وتمثل ظاهرة معينة، ويضمن هذا النوع من النماذج النظرية الاقتصادية وعلم الرياضيات الذي يصقل هذه النظرية في شكل معادلات رياضية مشكلة نموذا اقتصاديا حيث هذا النوع من النماذج الجبرية بالمرونة الكبيرة نظرا لمقدرتها على احتواء أي عدد من المتغيرات، ومن الأمثلة على ذلك لنموذج السوق الخطي:

$$Q_d = a_0 + a_1p \dots\dots\dots \text{دالة الطلب}$$

$$Q_a = b_0 + b_1p \dots\dots\dots \text{دالة العرض}$$

$$Q_a = Q_d \dots\dots\dots \text{شرط التوازن}$$

وتتصف المعادلات الجبرية بكون العلاقات فيها محددة أو مؤكدة وليست احتمالية.

**1-4-** **النماذج القياسية:** النموذج القياسي هو نموذج جبري احتمالي لاحتوائه على متغيرات عشوائية تجعل العلاقات بين المتغيرات احتمالية وليست مؤكدة. ومن الأمثلة على ذلك نموذج السوق الاحتمالي :

$$Q_d = a_0 + a_1p + a_2Y + u_1 \dots\dots\dots \text{دالة الطلب}$$

$$Q_a = b_0 + b_1p + b_2R + u_2 \dots\dots\dots \text{دالة العرض}$$

$$Q_a = Q_d \dots\dots\dots \text{شرط التوازن}$$

ويحتوي هذا النموذج إضافة إلى المتغيرات التابعة والمستقلة متغيرات عشوائية  $(u_1, u_2)$

**2. من حيث علاقتها بالزمن:** يمكن تقسيمها إلى نماذج ساكنة ونماذج حركية.

**2-1- النموذج الساكن:** وهو الذي لا يعتمد على الزمن ولا يظهر فيه الزمن كمتغير مستقل، كمثال على ذلك نأخذ نموذج الاستهلاك الساكن والذي يكتب على النحو التالي:

$$C_r = a_0 + a_1Y_1 + u_{r1}$$

وهو النموذج الذي يلعب فيه الزمن دورا في التأثير على بعض المتغيرات، كمثال على ذلك نأخذ نموذج الاستهلاك الحركي :

$$C_t = b_0 + b_1y_1 + b_2y_2 + u_{1.2}$$

ويمكن تمييز نوعان من النماذج الحركية:

**أ- النماذج الحركية المنقطعة:** وهي النماذج التي يكون فيها تحول المتغيرات منقطعا (غير مستمر) بمرور الزمن .  
**ب- النماذج الحركية المستمرة 1:** وهي النماذج التي يكون فيها تحول للمتغيرات مستمرا بمرور الزمن أي انه لا يوجد أي انقطاع في المنحنى الممثل لاتجاه هذه المتغيرات ( المنحنى مستمر لتتابع مستمر) يتضمن هذا النوع من النماذج ما يسمى به المعادلات التفاضلية".

إن النماذج الحركية عموما اقرب إلى الواقع، إلا أنها أكثر تعقيدا من النماذج الساكنة. لذا تكون صياغتها أصعب، فالنموذج الساكن يمكن التعبير عنه بمعادلات رياضية من الشكل التالي:

$$y_1 = f(x_1)$$

وأما النموذج الحركي فيعبر عنه بمعادلات رياضية من الشكل التالي:

$$Y_t = f(x_t \cdot x_{t-i} \cdot y_{t-j} \cdot z_{t-k} \cdot t) \text{ (نموذج حركي منقطع)}$$

$$Y_t = \int_t^T x_t dt \text{ (نموذج حركي مستمر)}$$

حيث T هي قيمة ما للزمن.

3. من حيث حجم النموذج وعدد المعاملات: يعتبر حجم النموذج الاقتصادي وعدد المعادلات التي يتضمنها معيارا هاما لتصنيف النماذج الاقتصادية

1.3 النماذج الصغيرة: من معادلة واحدة إلى 50 معادلة. مثال FAIR Micro-DMS(INSEE) Klein- Goldberger model

2.3 النماذج متوسطة: من 150 إلى 400 معادلة. مثال :

AMADEUS (INSEE), HERMES (Ecole Centrale)

3.3 النماذج الكبيرة :

800 إلى 2000 معادلة مثال : METRIC (Direction de la Prevision)

MOSAIQUE(OFCE)

4.3 النماذج الكبيرة جدا: والتي تحتوي على أكثر من 4000 معادلة . مثال: INTERLINK(OCDE),

MIMOSA(CEPII-OFCE)

من حيث الأفق يمكن تقسيمها إلى :

نماذج المدى القصير: من ثلاثي إلى سنتين و نماذج متوسطة المدى: من 4 سنوات إلى 7 سنوات.

ونماذج طويلة المدى: ويكون مداها أكثر من 10 سنوات.

إضافة إلى التقسيمات السابقة نجد نوع آخر من النماذج تحدف إلى تحديد قيم متغيرات القيادة التي تجعل قيم متغيرات المخرجات مثلى، يطلق عليها اسم "نماذج الحل الأمثل" وتدرس بصفة منفصلة تحت عنوان «بحوث العمليات» .

4. حسب احتوائها على المتغير العشوائي: يتميز النموذج الاقتصادي بمكونات في معادلاته او محمل معادلاته بالعناصر

التالية:

4-1- متغيرات داخلية (endogènes): وهي المتغيرات التي تتحدد قيمتها بواسطة النموذج أي بمجموعة معادلات

النموذج وذلك بعد معرفة قيمة المتغيرات الخارجية.

4-2- متغيرات خارجية (exogènes): وهي المتغيرات التي لا تتحدد قيمتها بمعادلات النموذج، ولكن بعوامل خارجة عن

النموذج. وفي كثير من الأحيان تتحدد قيمة المتغيرات الخارجية في نموذج ما بواسطة نموذج آخر مختلف عن النموذج الذي هو موضوع الدراسة.

4-3- المعلمات : وهي عبارة عن قيم سلمية مستقلة عن الزمن يمكن الحصول عليها باستعمال إحدى طرق التقديم المعروفة.

الحد العشوائي : وهو عبارة عن قيمة عشوائية لها علاقة بالزمن تنتج انطلاقا من الفارق ما بين القيم النظرية ونظرتها المقدره المظاهرة المدروسة.

ماذا أحدنا احد انواع النماذج الاقتصادية وهو الاخذار الخطي البسيط فتجد ان مكوناته تكون من الشكل المبسط التالي:

الشكل رقم (10): معادلة نموذج اقتصادي قياسي

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 X_t + u_t$$

فإذا أخذنا أحد أنواع النماذج الاقتصادية وهو الانحدار الخطي البسيط فنجد ان مكوناته تكون من الشكل المبسط التالي:

**4-4- النماذج غير الاحتمالية التامة:** هي التي لا تحتوي على المتغير العشوائي في أي من علاقاتها، اذ يجب ان تتكون من علاقات تامة تربط بين المتغيرات . إضافة الى ذلك فان هذه النماذج تتعامل مع المتغيرات الداخلة بها وكأنها متغيرات رياضية بحتة، وبالتالي فجميع نماذج الاقتصاد الرياضي نماذج تامة.

**4-5- النماذج الاحتمالية غير التامة:** وهي التي تحتوي على المتغير العشوائي، أي تتكون من مجموعة من العلاقات غير التامة التي تربط بين متغيرات النموذج إضافة الى ذلك فإنها تهتم بدراسة الآثار العشوائية المختلفة التي تتعرض لها المتغيرات الاقتصادية، وبالتالي فجميع نماذج القياس الاقتصادي نماذج احتمالية. وتأتي أهمية الآثار العشوائية في نماذج القياس الاقتصادي نتيجة لتشابك وتعقد الحياة الاقتصادية وكذلك نتيجة الصعوبة فصل اثار المتغيرات الاقتصادية عن بعضها البعض، اذ ان لكل منها تأثير متبادل على الاخر.

**المطلب الرابع: بناء نموذج قياسي اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر في الفترة 1990-2022**

**أولا :** تحديد المتغيرات المفسرة للنموذج: إن عملية اختيار متغير او مجموعة من المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أي ظاهرة اقتصادية تعتمد على النظريات الاقتصادية بالدرجة الأولى وعلى الدراسات السابقة بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى النظر في خصوصيات اقتصاد البلد وواقع تلك الظاهرة فيه، من خلال دراستنا لاثار الكتلة النقدية ومعدل التضخم في الجزائر للفترة الممتدة من 1990-2022 ، و المتمثلة في الآتي :

**المتغير التابع :** و يتمثل المتغير التابع الكتلة النقدية ونرمز له ب:  $M2$  .

**المتغير المفسر:** ويتمثل في معدل التضخم و نرمز له ب:  $INF$ .

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، وبعد تجميع البيانات الخاصة بكل المتغيرات، يتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج، إذ يعد من أولى وأهم مراحل بناء النموذج القياسي و يكون شكل الدالة كما يلي:

$$INF_t = f(M2_t)$$

سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في تقدير النموذج القياسي الخاص لاثار الطئلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر ولمعرفة الصيغة الرياضية المناسبة لتقديره والصيغ الرياضية لنموذج الانحدار الخطي البسيط كما يلي:

$$INF_{it} = b_0 + b_1 M2_t + u_i$$

يلاحظ أن النموذج القياسي هو ذا طابع احتمالي لهذا تم إدراج حد الخطأ  $u_i$  الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي تؤثر في التضخم ولم يتم إدراجها في النموذج.

حيث أن :

$b_0$ : الثابت

$b_1$ : هي معاملات النموذج وتمثل ميل الدالة أو تغير في معدل التضخم في الجزائر نتيجة تغير المتغير المستقل الكتلة النقدية بوحدة واحدة، حيث يتم تقدير معاملات النماذج المقترحة بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية باعتبارها أفضل طريقة للتقدير لأنها تعتمد على مبدأ تصغير مجموع مربعات الأخطاء إلى أدنى حد.

ثانيا : تقدير معلمة نموذج اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر

بالاعتماد على بيانات المتغيرات وباستخدام برنامج (E-views-10) نقوم بتقدير نموذج اثر الكتلة النقدية على معدل التضخم ثم نقوم اختباره من الناحية الاقتصادية والإحصائية والقياسية.

1. تقدير النموذج لأثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990 -2022: نقوم بإدخال جميع بيانات المتغيرات المستخدمة في تقدير النموذج في البرنامج (E-views-10) فأعطى النتائج التالية:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير النموذج

Dependent Variable: INF Method: Least Squares Date: 05/31/23 Time: 21:49 Sample: 1990 2022 Included observations: 33				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.789669	2.200312	12.73908	C
0.0229	-2.393109	0.000231	0.005554	M2
8.795125	Mean dependent var	0.155934	R-squared	
8.971939	S.D. dependent var	0.128706	Adjusted R-squared	
7.146997	Akaike info criterion	8.374690	S.E. of regression	
7.237694	Schwarz criterion	2174.199	Sum squared resid	
7.177514	Hannan-Quinn criter.	-115.9255	Log likelihood	
1.9320646	Durbin-Watson stat	55.72969	F-statistic	
		0.022949	Prob(F-statistic)	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10) .

نلاحظ من خلال الجدول أن النموذج المقدر مقبول من الناحية الاقتصادية، وهذا لتوافق إشارة المتغير مع ما تقره النظرية الاقتصادية، حيث ترتبط الكتلة النقدية بعلاقة طردية مع معدل التضخم في الجزائر، وعليه يكون النموذج المقدر كما يلي:

$$GDP = 12.73 + 0.005 M_2 + U_i$$

$$(5.7899) (-0.934)^*$$

$$R^2 = 0.1559 F = 55.72 n = 32$$

حيث أن:

\*: هي عبارة عن قيم إحصائية ل T.

$R^2$ : معامل التحديد.

$n$ : عدد المشاهدات.

$F$ : إحصائية فيشر.

ثالثا. دراسة صلاحية النموذج.

1. دراسة صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية: بالنسبة لمعلمة الكتلة النقدية فان الاشارة موجبة فإن العلاقة الطردية يعني أن ارتفاع الكتلة النقدية تؤدي الى زيادة معدل التضخم، حيث كلما ارتفعت الكتلة النقدية بوحدة واحدة فان ذلك يؤدي الى ارتفاع معدل التضخم بـ 0.005 بالمائة، وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

2. دراسة صلاحية النموذج من الناحية الاحصائية:

1.2. دراسة مدى معنوية المعلمة: حيث نستخدم  $t$  ستيودنت والذي يقوم على فرضيتين، فرضية العدم  $H_0$  والتي تدل على عدم معنوية المعلمة، وفرضية البديل  $H_1$  والتي تدل على معنوية المعلمة، حيث من خلال الجدول يلاحظ أن معلمة المتغير الكتلة النقدية والتي تساوي +0.005 لها معنوية إحصائية، لان  $t$  المحسوبة والتي تساوي -2.934 اكبر من  $t$  الجدولية والتي تساوي 1.697، ومنه نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة ومنه ان معلمة الكتلة النقدية لها معنوية احصائية عند مستوى معنوية 5%. بحيث:

$$=T^{0.05}_{(32-1)}=T^{0.05}_{31}=1.697 \quad T_{tab}=T^a_{n-k}$$

2.2. دراسة مدى معنوية النموذج: حيث نستخدم اختبار فيشر والذي يقوم على فرضيتين، فرضية العدم  $H_0$  والتي

تدل على عدم معنوية النموذج ككل، وفرضية البديل  $H_1$  والتي تدل على معنوية النموذج، حيث من خلال الجدول.

نلاحظ من إحصائية فيشر أن القيمة المحسوبة  $F_{cal}$  والتي تساوي  $F_{cal}= 18.43$  اكبر من القيمة الجدولية  $F_{tab}$

التي تساوي  $F_{tab}=4.17$  وعليه سنرفض فرضية العدم، ونقبل الفرضية البديلة مما يدل على معنوية النموذج ككل.

3.2. معامل التحديد  $R^2$ : ان القيمة المتحصل عليها لمعامل التحديد  $R^2$  تقدر بـ: 0.1559، اي 15.59% من التغيرات

التي تحدث في معدل التضخم في الجزائر سبها هو الكتلة النقدية، و75% تتمثل في المتغير العشوائي وهو عبارة المتغير الاخرى لم يتم ادراجها في النموذج.

3. دراسة صلاحية النموذج من الناحية القياسية: بعد التأكد من صلاحية النموذج من الناحية الاقتصادية الإحصائية نقوم

باختبار النموذج من الناحية القياسية من خلال اختبار عدم تجانس التباين واختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر .

1.3. اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

الجدول رقم (11): نتائج تقدير اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء باستعمال (Test - LM).

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:				
F-statistic	0.664038	Prob. F(2,27)	0.5230	
Obs*R-squared	1.500223	Prob. Chi-Square(2)	0.4723	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID				
Method: ARDL				
Date: 05/31/23 Time: 21:37				
Sample: 1991 2022				
Included observations: 32				
Presample missing value lagged residuals set to zero.				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF(-1)	0.073939	0.147027	0.502896	0.6191
M2	3.74E-05	0.000159	0.236077	0.8152
C	-0.948890	2.324645	-0.408187	0.6864
RESID(-1)	-0.027117	0.234862	-0.115461	0.9089
RESID(-2)	-0.253253	0.224402	-1.128567	0.2690
R-squared	0.046882	Mean dependent var	-1.03E-15	
Adjusted R-squared	-0.094321	S.D. dependent var	4.546669	
S.E. of regression	4.756261	Akaike info criterion	6.099402	
Sum squared resid	610.7944	Schwarz criterion	6.328423	
Log likelihood	-92.59043	Hannan-Quinn criter.	6.175316	
F-statistic	0.332019	Durbin-Watson stat	1.731968	
Prob(F-statistic)	0.853968			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10).

أن  $Prob.F(2,27)=0.52$  وهي قيمة عالية وأكبر من 5% فإننا نقبل فرض العدم ونرفض الفرض البديل أي عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي بين الأخطاء، فالأخطاء مستقلة فيما بينها.

#### 2.4 اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء Breusch-Pagan-Godfrey Test: من بين افتراضات نموذج

الانحدار الخطي هو ثبات حد الخطأ، و يترتب على إسقاط هذا الافتراض، حدوث مشكلة عدم ثبات تباين حد الخطأ أي أن حدود الأخطاء ليس لها نفس التباين، سيتم اعتماد اختبار "وايت" **white** للكشف ما إذا كان هناك عدم التجانس بين الخطأ أم لا، وللقيام باختبار **white** نقوم بما يلي:

✓ تقدير  $(obs * R^2)$  : حيث أن  $obs$  تمثل حجم العينة و  $R^2$  يمثل معامل التحديد.

✓ نقوم باختبار فرض العدم  $H_0 : b_1=b_2=b_3=.....= 0$  .

و ذلك بمقارنة قيمة  $(obs * R^2)$  مع  $x^2$  (كاي مربع) عند مستوى معنوية 5% ودرجة حرية = عدد المعلمات

الانحدارية .

فإذا كانت  $(obs * R^2)$  أكبر من  $x^2$  فإننا نرفض فرضية العدم أي انه توجد مشكلة عدم تجانس التباين و إذا كان

العكس فنقبل  $H_1$  أي لا توجد مشكلة تجانس التباين. وفقاً لهذا الاختبار و باستعمال البرنامج الإحصائي (E-views-5)

نتحصل على نتائج كما هو مبين في الجدول التالي :

الجدول رقم (12): نتائج تقدير اختبار عدم تجانس تباينات الأخطاء

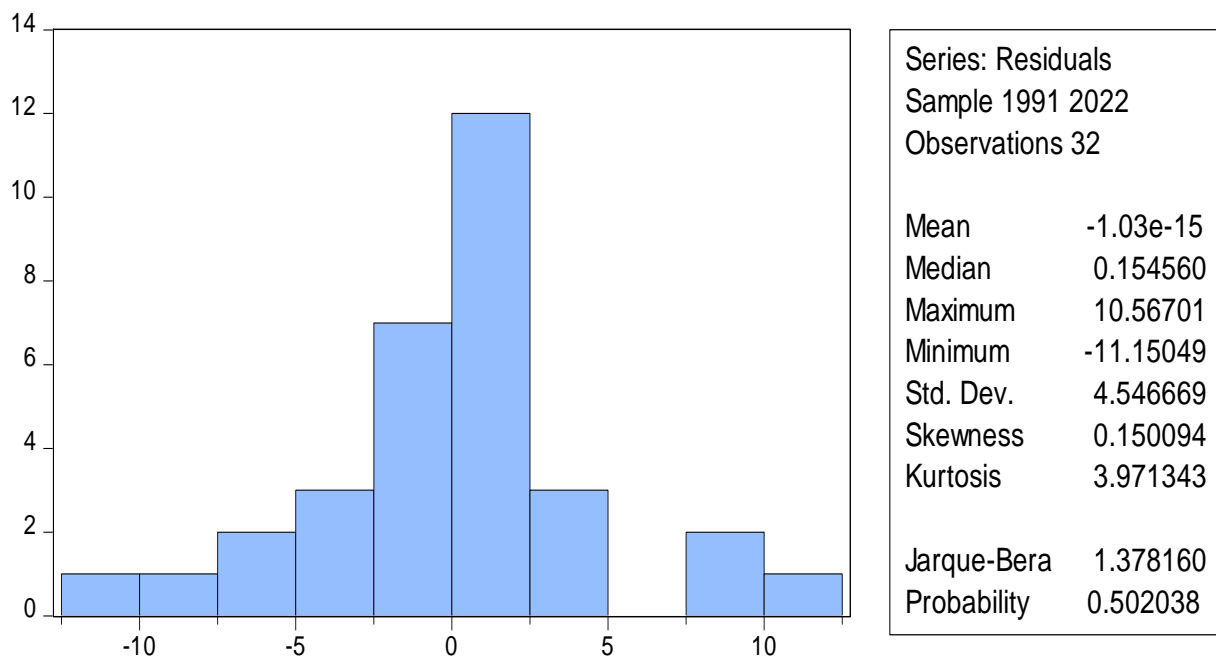
EViews - [Equation: UNTITLED Workfile: GDBTCH::Gdbtch\]				
File Edit Object View Proc Quick Options Add-ins Window Help				
View Proc Object Print Name Freeze Estimate Forecast Stats Resids				
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey				
F-statistic	18.90040	Prob. F(2,29)	0.0000	
Obs*R-squared	18.10795	Prob. Chi-Square(2)	0.0001	
Scaled explained SS	22.09470	Prob. Chi-Square(2)	0.0000	
Test Equation:				
Dependent Variable: RESID^2				
Method: Least Squares				
Date: 05/31/23 Time: 21:41				
Sample: 1991 2022				
Included observations: 32				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.767825	9.539600	0.814272	0.4221
INF(-1)	2.416534	0.523277	4.618082	0.0001
M2	-0.001223	0.000748	-1.635417	0.1128
R-squared	0.565873	Mean dependent var	20.02619	
Adjusted R-squared	0.535934	S.D. dependent var	35.07268	
S.E. of regression	23.89236	Akaike info criterion	9.274054	
Sum squared resid	16554.50	Schwarz criterion	9.411467	
Log likelihood	-145.3849	Hannan-Quinn criter.	9.319603	
F-statistic	18.90040	Durbin-Watson stat	2.546188	
Prob(F-statistic)	0.000006			

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10).

من الجدول أعلاه يبدو جلياً أن احتمالية اختبار عدم تجانس تباينات الخطأ (Prob. F(2,29) تساوي 0,79 وهي أكبر من 5% ، وعليه فإننا نرفض الفرض البديل H1 ونقبل فرض العدم، وهذا ما يعني على أن النموذج المقدر خالي من مشكلة عدم التجانس، أي أن البواقي لها تباين متجانس والفروقات بين تبايناتها غير معنوية.

اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jarque-Bera): بالاستعانة ببرنامج E-views-5 نحصل على نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي هذا النموذج المقدر كما هو موضح في الشكل التالي :

الشكل رقم (11) : اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (E-views-10).

نلاحظ من خلال شكل اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر **Jarque-Bera** أن القيمة الاحتمالية لإحصائية **Jarque-Bera** (Prob =0.654858) أكبر 05% إذا فان البواقي تتبع التوزيع الطبيعي. وبما أن بواقي النموذج المقدر متماثلة ( لها نفس التباين ومستقلة فيما بينها) وتتبع التوزيع الطبيعي فإنه يمكننا أن نعتد على هذا النموذج في تفسير الأثر الذي تلحقه تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، وهذا ما يعني أن النموذج المقدر صالح للتفسير بعد أن اجتاز كل من الاختبارات الإحصائية لمعامله والاختبارات (اختبارات الدرجة الأولى) والاختبارات القياسية للبواقي (اختبارات الدرجة الثانية).

### خاتمة الفصل:

لقد تجلّى لنا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن الجزائر على غرار الدول النامية عانت أزمة اقتصادية حادة ، ترجمت بالارتفاع المستمر للأسعار مسببة موجات تضخمية متتالية خاصة في الفترة (1990-1999) إلا ان هذه المعدلات المرتفعة للتضخم لم تكن ناتجة عن زيادة عرض النقود وإنما ناتجة عن تحرير الأسعار وتخفيض قيمة العملة الذي قامت به الدولة، لذلك أجرينا دراسة فترة 2001-2016 لدراسة أثر نمو العرض النقدي على التضخم من اجل معرفة مدى تأثير الأسعار بالقرار الذي اتخذته حكومة أويجي ولقد خلصنا الى العناصر التالية:

- التضخم هو مؤشر لمستوى التغيرات العامة للأسعار لأسبابه في الجزائر وليست نقدية فقط بل مؤسسية وهيكلية؛
- هناك علاقة طردية بين عرض النقود والتضخم.

# الخاتمة العامة

---

احتوت الدراسة على فصلين، تطرقنا في الفصل الاول الى الاطار النظري للعرض النقدي حيث استهل المبحث الاول حول ماهية العرض النقدي (الكتلة النقدية) احتوى على تعريف مكونات العرض النقدي وتقديم مفاهيم حول الكتلة النقدية ومكوناتها والعوامل المحددة للعرض النقدي منها الاصدار النقدي والطلب على الائتمان... الخ، وقد خصص المبحث الثاني للنظر

في ظاهرة التضخم (تعريفه، وأنواعه، وخصائصه)، كما تناول المطلب الثاني محددات التضخم ومنها الدين العام وعرض النقدي... إلخ، كما استهل المطلب الثالث أنواع التضخم.

تطرقنا في الفصل الثاني الى العرض النقدي ومعدل التضخم في الجزائر، المبحث الأول كان حول تأثير كل من كمية النقود والتضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية، رأينا في المطلب الأول تأثير كمية النقود على الاقتصاد الجزائري فترة (1990-2020) والمطلب الثاني الى تأثير التضخم على بعض المتغيرات الاقتصادية خلال فترة (1990-2019)، المطلب الثالث استهدف تطور الكتلة النقدية والتضخم في الجزائر خلال (1990-2022)، المبحث الثاني تطرقنا الى الاقتصاد القياسي (تعريفه، وأهدافه، وكذا مراحل بناء النموذج القياسي، وأنواع النماذج الاقتصادية).

وأخيرا أجريت الدراسة حول بناء نموذج قياسي لأثر الكتلة النقدية على معدل التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2022).

### ✓ النتائج المتوصل إليها:

من خلال دراستنا تم التوصل الى النتائج التالية:

1. لا يؤثر معدل التضخم على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛
2. هناك تذبذب في معدل التضخم في الجزائر وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الاولى؛
3. هناك علاقة طردية بين معدل التضخم والكتلة النقدية، كما أن التقلب في سعر المعروض النقدي له تأثير ضعيف على سعر الصرف والتضخم في السنوات القليلة المقبلة، ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
4. السياسة النقدية فعالة نسبيا في استهداف معدل التضخم في الجزائر.

### ✓ التوصيات:

- من اهم شروط نجاح سياسة استهداف التضخم توفير استقلالية البنك وشفافيته؛
- امتلاك نظام معلوماتي متطور؛
- استقرار الاقتصاد الكلي؛
- امتلاك نظام مصرفي ومالي متطور.

### ✓ آفاق البحث:

- رغم أننا سعينا بالإلمام بكل جوانب الموضوع إلا أننا ندرك هناك بعض القصور سواء في الجانب المنهجي او المعلوماتي.

## ❖ الكتب:

1. محمد الواد وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، دار اليازوري، عمان، الاردن، 2007.
2. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الجزء3، ط2، ديزان المطبوعات الجامعية الجزائرية، 2010.
3. أحمد هني، العملة والنقود، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
4. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2004.
5. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكالي، ط5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
6. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف -مدخل تحليلي ونظري-، ط1، عمان، دار النشر، 2005.
7. نبيل عجمي وآخرون، النقود والمصاريف والنظرية النقدية، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
8. طاهر فاضل البياتي وميرال روجي سماره، النقود والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
9. جمال خريس وآخرون، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، 200-1423.
10. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، دار غريب للطباعة والتوزيع، القاهرة، 2003.
11. نسرين عبد الحميد نبيه، قاطرة الركود والتضخم الاقتصادي الى أين؟، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، ط1، 2010.
12. سام ملاك، النقود والسياسات النقدية الداخلية، دار المنهل، لبنان، 2000.
13. رشاد العصار، رياض الحلبي، النقود والبنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2010-1431.
14. انس البكري، وليد الصافي، النقود والبنوك، دار المستقبل للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012-1433.
15. عمي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2012-1433.
16. بسام الحجار، الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل، بيروت، ط1، 2006.
17. محمد حميدات، مدخل للتحليل النقدي، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1996.
18. سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصاريف المركزية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الاردن، 2010.
19. ضياء مجيد الموسوي، الاصلاح النقدي، دار الفكر الجزائري، 1993.
20. وضاح نجيب رجب، التضخم والكساد- الأسباب والحلول وفق مبادئ الاقتصاد الإسلامي-، الاردن، دار النفائس، 2011.
21. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة الشباب الجامعة للنشر، الاسكندرية، 2006.
22. السيريتي محمد السيد ونجا علي عبد الوهاب، النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية، 2008.

## ❖ مذكرات ومحاضرات:

1. مليلي، محددات عرض النقود في الجزائر - دراسة قياسية للجزائر خلال فترة (1987-2017)-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية.
2. بغدادي سهام، سياسة محاربة التضخم في الجزائر، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2021/2022.
3. لعزوز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2006).
4. أحمد حسن الهيثي وآخرون، أثر تقلبات أسعار الصرف في معدلات التضخم في الاقتصاد الاردني والتركيز، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
5. مليلي، محددات عرض النقود في الجزائر - دراسة قياسية للجزائر خلال فترة (1987-2017)-، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية.
6. اديات لنقود والبنوك، محاضرات في الاقتصاد، رقم4، 2009.

7. طهراوي فريد، دروس ومحاضرات في نمذجة الظواهر الاقتصادية (اقتصاد كمي)، جامعة أكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2020.
8. أحمد محمد مندور وآخرون، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، 2003.

## ❖ مجالات ومقالات:

1. مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية (المفهوم والاهداف والادوات).
2. أحمد محمد عادل عبد العزيز، أثر سعر الفائدة على التضخم في ظل برنامج الاصلاح الاقتصادي في مصر -دراسة قياسية-، مركز النظم العالمية لخدمات البحث العلمي على الموقع، <http://www.alnodom.com>، تاريخ الزيارة 2015/10/11.
3. بلعزوز بن علي، عبد العزيز طيبة، "السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال فترة (1990-2006)"، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، الجامعة للبحوث الاقتصادية، العدد 41، مصر، 2008.
4. نبيل العربي، اقتص عزي وصفي عوض، تقديرات العرض النقدي في فلسطين، مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية، المجلد 20، العدد 1.

ثانيا. مراجع باللغة الفرنسية

1. Hossein Asgharpur and authers, « The relationships between interest rates and inflation changes: an analysis of long-term interest rate dynamics in developing countries »>, International Economic Conference on Trade and Industry (IECTI), (Bayview Hotel Georgetown, Penang, 2007).
2. Stephen P. D'arcy, Keven C. Ahlgrim, << Effets de la déflation ou de la forte inflation sur le secteur des assurances »>, Casualtyactuarial society, (Institut canadien des actuaires, society of actuaries, 2012).
3. Achour Tani Yamna, «l'analyse de la croissance économique en Algérie», thèse de doctorat en sciences, université de tlemcen, Algérie, 2013/2014.

